وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــــامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قسم العلوم الاجتماعية–
شعبة علم الاجتماع

عنـــــــــــوان المذكـــــــرة:

انعكاسات الجريمة بمجتمع المدينة

"مدينة بسكرة نموذجا"

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:
• هديل نصري

إشراف الدكتورة:
* جيماوي نتيجة

السنة الجامعية: 2022/ 2023م.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

أحمد الله عز وجل الذي وفقني وأعانني في إتمام هذه المذكرة، أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الذين وجهوني بآرائهم وأفادوني بأفكارهم وأخص بالذكر: "الدكتورة جيماوي نتيجة" المشرفة على هذا العمل، والتي كانت نعم الرفيق والموجه .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة علم الاجتماع الحضري بجامعة محمد خيضر، بسكرة

هديل

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تعد الجريمة من أكثر الظواهر الاجتماعية انتشارا في المجتمعات، حيث اصبح المجتمع الجزائري بصفة عامة والمجتمع البسكري بصفة خاصة يعاني من هذه الظاهرة التي أصبحت تأخذ منحى خطير وتهدد أبنيته الاجتماعية، مما تبلورت دراستنا الراهنة على دراسة الانعكاسات الجريمة بمجتمع المدينة –مدينة بسكرة نموذجا– والتعرف على عواملها وأسبابها وكذا تأثيرات على المدن، وقد ناقش الدراسة في ضوء التساؤل الرئيسي: ماهي انعكاسات الجريمة بمجتمع المدينة، وقد ناقشت الدراسة الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية لها العديد من الآثار على المدينة وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يوصف الظاهرة وتم الاستعانة بأدوات جمع البيانات (الملاحظة والاستمارة) وتم تطبيقها على عينة قصدية مكونة من 60 أسرة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تظهر انتشار العديد من الجرائم كالسرقة والمخدرات في الأوساط الحضرية والتي أصبحت تنعكس على حياة الأفراد وأخير اقترحت الدراسة توصيات بضرورة توفير الأمن والاستقرار عن طريق توفير مصالح الأمن في مختلف أحياء المدينة للتخفيف من معدلات الجريمة في المجتمع البسكري.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، الوسط الحضري، المدينة.

Study summary:

Crime is one of the most common social phenomena in societies, as the Algerian society in general and the diabetic community in particular has become suffering from this phenomenon, which has taken a dangerous turn and threatens its social structures. And identifying its factors and causes, as well as its effects on cities. The study was discussed in the light of the main question: What are the repercussions of crime in the city's society? The study discussed crime as a social phenomenon that has many effects on the city, using the descriptive analytical approach that describes the phenomenon) and applied to a sample of 60 families. The study reached results that show the spread of many crimes such as theft and drugs in urban areas, which have become reflected in the lives of individuals. Finally, the study suggested recommendations on the need to provide security and stability by providing security services in various neighborhoods of the city to reduce crime rates in the Biskra community. urban center city.

Keywords: crime, urban center, city.

الفهرس

فهرس المحتويات:

المحتـــــــــــــــوى	الصفحة
شكر وتقدير	/
ملخص الدراسة	/
الفهـــــارس	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**III**
فهرس الأشكال	**IV**
مقدمة	أ
الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
تمهيد	**05**
أولا: إشكالية الدراسة	**05**
ثانيا: أسباب اختيار الموضوع	**06**
ثالثا: أهمية الدراسة	**06**
رابعا: أهداف الدراسة	**06**
خامسا: تحديد المفاهيم	**06**
سادسا: المنهج وأدوات البحث المتبعة	**11**
سابعا: مجالات الدراسة والعينة	**13**
ثامنا: الدراسات السابقة	**16**
خلاصة	**20**
الفصل الثاني: المدينة فضاء للجريمة	
تمهيد	**22**
أولا: نشأة وتطور المدينة	**22**
ثانيا: المجال الحضري وانعكاساته على الجريمة	**24**
ثالثا: عوامل نشأة الجريمة	**26**
رابعا: أسباب الجريمة	**29**

خامسا: الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة	**31**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثالث: الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية بالأوساط الحضرية	
تمهيد	**36**
أولا: أنواع الجرائم في الوسط الحضري	**36**
ثانيا: التوزيع على المستوى المجالي والحضري	**41**
ثالثا: الانعكاسات الاجتماعية للجريمة	**42**
رابعا: الانعكاسات الاقتصادية والمجالية للجريمة	**43**
خلاصة الفصل	**44**
الجانب الميداني	
الفصل الرابع: جمع وتحليل وتبويب البيانات الشخصية وبيان الانعكاسات الاجتماعية للجريمة	
تمهيد	**47**
أولا: جمع وتحليل البيانات الشخصية وبيانات الانعكاسات الاجتماعية للجريمة	**47**
ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء بيانات الانعكاسات الاجتماعية للجريمة	**59**
الفصل الخامس: جمع وتحليل وتبويب بيانات الانعكاسات الاقتصادية والمجالية للمدينة	
أولا: جمع وتحليل بيانات وتبويب بيانات الانعكاسات الاقتصادية والمجالية	**62**
ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء البيانات والانعكاسات الاقتصادية والمجالية	**67**
ثالثا: نتائج الدراسة	**67**
رابعا: الاقتراحات والتوصيات	**68**
الخاتمة	**70**
قائمة المراجع	**72**
الملاحق	**78**

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح سن أفراد العينة	47
02	يوضح الجنس	48
03	يوضح الحالة المدنية للمبوحثين.	49
04	يوضح المستوى التعليمي للمبوحثين.	50
05	يوضح بيانات الاقدمية في الحي لأفراد العينة.	50
06	يوضح نوع السكن للأفراد.	51
07	يوضح علاقة الأقدمية في الحي بحدوث الجرائم في الحي.	52
08	يوضح أهم الجرائم التي يشهدها الحي.	52
09	يوضح أكثر الفئات تعرض للجريمة.	54
10	يوضح علاقة المستوى التعليمي بأسباب انتشار الجريمة.	54
11	يوضح تأثير الجرائم على الساكنة.	55
12	يوضح تعرض أفراد العائلة إلى الجرائم وأهم الجرائم التي تعرضوا لها.	56
13	يوضح مرافقة الأطفال للمدرسة خوفا على سلامتهم ونوع المرافقة.	56
14	يوضح علاقة التصميم العمراني للأحياء والسكنات بتفاقم معدلات الجريمة.	57
15	يوضح على أي مستوى تحدث الجرائم.	57
16	يوضح علاقة الأقدمية في الحي بطبيعة العلاقة مع سكان الحي.	58
17	يوضح علاقة الأقدمية بالشعور بعدم الاستقرار في الحي.	58
18	يوضح عدم الاستقرار يؤدي إلى التفكير في:	59
19	يوضح علاقة نوع السكن باحتواء على وسائل الأمن.	62
20	يوضح وسيلة مرافقة الأبناء للمدرسة.	62
21	يوضح اذا كانت وسيلة النقل مكلفة ماديا.	63

22	يوضح تغير موقع المدرسة للأبناء وتعويضها بمدارس أكثر أمانا.	63
23	يوضح انتقال أفراد العينة إلى المراكز الترفيهية والأسواق حتى إذا كانت بعيدة أو خارج المدينة	64
24	يوضح علاقة السكن بمكان ركن السيارة لحمايتها.	64
25	يوضح تكلفة اللجوء لحظيرة السيارات.	65
26	يوضح مجال تعرض أحد افراد العينة للجريمة.	65
27	يوضح أثر تنوع النمط السكاني على تفشي الجريمة بالحي.	66
28	يوضح الارتياح بمقر السكن في ظل انتشار الجريمة.	66

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح سن أفراد العينة	47
02	يوضح الجنس	48
03	يوضح الحالة المدنية للمبوحثين.	49
04	يوضح المستوى التعليمي للمبوحثين.	50
05	يوضح بيانات الاقدمية في الحي لأفراد العينة.	50
06	يوضح نوع السكن للأفراد.	51

مقدمة

مقدمـــــة:

إن التقدم التكنولوجي والتطور الحضري الذي باتت تشهده المدن جعل من وتيرة الحياة أن تتصف بالسرعة، حيث أصبحت الحياة الحضرية تتأثر بهذا التغير الذي حصل على مختلف مجالاتها من اجتماعية واقتصادية وثقافية ... إلخ، حيث أن هذا التطور والتغيير الذي طرأ على المدن جلب معه العديد من المشاكل من تلوث بيئي وتفكك أسري وحتى انتشار العديد من الآفات الاجتماعية لعل وأبرزها الجريمة التي استفحلت في المجتمعات حيث أن المجتمع الجزائري و كغيره من المجتمعات أصبح يعاني من هذه الأمراض الاجتماعية التي باتت منتشرة فيه وحيث أصبحت تشكل خطرا مباشرا لمختلف شرائح وأفراد المجتمع، فالجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قدّم المجتمعات البشرية ونظرا لتعقد الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري عموما والمجتمع البسكري خصوصا وبفعل زيادة الكثافة السكانية به أصبح يشهد العديد من الجرائم مثل القتل والسرقة والمخدرات الاعتداءات ... فغيرها مما جعل من كل أفراده يعيشون في أزمة وانعدام للأمن والاستقرار به مما جعل بالعلماء والمختصين في العلوم الاجتماعية والإجرامية بإعادة النظر في ظاهرة الجريمة التي أصبحت تشكل تهديدا للمجتمع. وفي هذه الدراسة سنحاول عرض واقع الجريمة بمجتمع المدينة ومعرفة أهم العوامل المساهمة في انتشارها وتغلغلها في المدينة وكذا أنواعها و على هذا الأساس تم تقييم خطة عملنا إلى خمسة فصول:

بداية من الفصل الأول والذي تضمن الإطار المنهجي للدراسة من إشكالية والتي تضمنت التساؤل الرئيسي: ماهي انعكاسات الجريمة بمجتمع المدينة؟

وتساؤلين فرعيين:

- ما هي الانعكاسات الاجتماعية للجريمة بمدينة بسكرة؟
- ما هي الانعكاسات الاقتصادية والمجالية للجريمة على الحياة الحضرية بمدينة بسكرة؟

وكذلك تطرقنا إلى أهداف الدراسة وأهميتها، كما قمنا بتحديد المفاهيم الأساسية لهاته الدراسة وشرحها، والاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بدراستنا الحالية، بالإضافة إلى تحديد مجالات الدراسة (مجال مكاني، زمني، بشري) وتحديد المنهج و الأدوات المستخدمة لجمع البيانات.

أما الفصل الثاني بعنوان المدينة فضاء للجريمة وتضمن هذا الفصل خمس عناصر وهي نشأة وتطور الجريمة ثم المجال الحضري وانعكاساته على الجريمة ثم الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة وكذا عوامل نشأتها والأسباب المؤدية لحدوثها.

الفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية بالأوساط الحضرية التوزيع على المستوى المجالي والحضري، الانعكاسات الاجتماعية للجريمة، الانعكاسات الاقتصادية والمجالية للجريمة وأخيرا الجريمة وأثرها على جودة الحياة الحضرية.

ثم يأتي الجانب الميداني المتمثل في الفصل الرابع والخامس، حيث تم من خلالهما تحليل الاستمارة والاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الأمن لولاية بسكرة والتي أثبتت أن هناك العديد من الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للجريمة على الأفراد.

الجانب النظري

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

يشكل الإطار المنهجي العمود الفقري لأي بحث علمي يهدف إلى إنتاج المعرفة، إذا أنه يعتبر المعيار الأساسي في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية ولا يمكن التخلي عنه في كل البحوث والدراسات و ذلك بالتطرق للإشكالية وأهداف وأهمية الدراسة وكذا المفاهيم والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا الحالية.

أولا: الاشكالية.

تعد ظاهرة الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي تهدد الامن والاستقرار الاجتماعي، وهي بذلك تعكس مجموع الاختلالات التي تحدث على مستوى الوظائف والابنية الاجتماعية؛ وقد لازمت المجتمعات في السنوات الاخيرة تزايدا ملحوظا في ارتفاع معدلات الجريمة بمختلف أشكالها وأحجامها.

وتعد المدن من أكثر الأوساط تعقيدا حيث تشهد أنماطا متعددة من الجرائم وذلك من سرقة، قتل، واختطاف التي أصبحت تمس الحياة الحضرية؛ وكما هو معروف في عالم الجريمة فإن زيادة عدد السكان والتمايز الاجتماعي الذي ينجر عنه اختلاف في المستوى المعيشي واختلاف الثقافات والبيئة الاجتماعية واختلاف النمط العمراني للأحياء والحراك السكاني وعمليات النمو والتحضر المتسارع كلها عوامل تؤثر في بروز الجريمة بمختلف أشكالها.

تعتبر مدن الجزائرية كغيرها من مدن العالم التي تعاني من ظاهرة الجريمة وانماطها تتفاوت من مدينة الى أخرى، رغم ما يكتسبه أفراد المجتمع الحضري من قيم اجتماعية ودينية، تمنع السلوك والافعال التي تؤدي الى الجريمة، وكذلك تواجد مراكز الامن الحضري عبر مختلف أحياء المدن.

تعد مدينة بسكرة احدى مدن الجنوب الشرقي الجزائري، التي أصبحت الجريمة فيها تأخذ أبعادا خطيره، وذلك ببلوغها معدلات قياسيه تجاوزت الخطوط الحمراء لقواعد الضبط الاجتماعي بمختلف أشكالها، من جرائم المخدرات والتعدي على الأشخاص والاختطاف بالإضافة الى الجرائم الإلكترونية، وتكوين عصابات الأحياء، وذلك بمختلف أحيائها المخططة والغير المخططة، والتي انعكست على افراد مجتمع المدينة الذين باتوا يعيشون حالة من الخوف؛ حيث أصبحت الحياة الحضرية بمدينة بسكرة جراء كثرة الجرائم التي مست استقرار نمط أسلوب الحياة لكل الأفراد سواء على مستوى الأسر أو مختلف المرافق في الشوارع والمحلات والاحياء وغيرها، أين تغير أسلوب المعاملة والتعامل داخل الوسط الحضري الذي اصبح نمط يتسم بالحذر والخوف في مختلف مجالات المدينة.

تطرقنا على هذا الأساس إلى موضوع الجريمة حيث تتمحور إشكالية الدراسة كالتالي:

ما هي انعكاسات الجريمة بمجتمع المدينة؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكننا استنتاج تساؤلان فرعيان:

- ما هي الانعكاسات الاجتماعية للجريمة بمدينة بسكرة؟.

- ما هي الانعكاسات الاقتصادية والمجالية للجريمة على الحياة الحضرية بمدينة بسكرة؟

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع.

- ✓ الرغبة في دراسة الموضوع وذلك لقلة التطرق إليه.
- ✓ الحاجة الملحة لدراسة ظاهرة الجريمة بسبب كثرة انتشارها وانعكاساتها على المجتمع.
- ✓ محاولة التعرف على أهم الانعكاسات التي تنتج عن الجريمة.
- ✓ محاولة إثراء معارفنا والاستفادة من الموضوع، وذلك لأنه قابل للدراسة والبحث العلمي.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على أهم انعكاسات الجريمة وبالخصوص الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية على الحياة الحضرية لمدينة بسكرة، وكذا كيف تتوزع الجريمة على المجال الحضري للمدينة، كما تتجلى أهمية الدراسة في معرفه مدى تأثر الأسر في الوسط الحضري بمختلف الجرائم.

رابعا: أهداف الدراسة.

1. يهدف البحث الى تسليط الضوء على موضوع الجريمة وتأثيرها على مجتمع المدينة.
2. تسليط الضوء على الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية.
3. كما تهدف هذه الدراسة إلى إضافة كم من المعلومات للاستفادة في البحوث العلمية.
4. معرفه الاسباب الرئيسية التي تساهم في انتشار الجريمة.

خامسا: مفاهيم الدراسة.

1. **الجريمة:** لقد حظي مفهوم الجريمة باهتمام العلماء وتحليل الباحثين على اختلاف مشاربهم على اعتبار أنها أولى السلوكات التي عرفتها الإنسانية.

المفهوم اللغوي: وهي المصطلح العربي المقابل للمصطلح الانجليزي **Grime** والمشتق من اللفظ اللاتيني **Crimene** تعني كل فعل معرض للقانون سواء كان هذا القانون انسانيا أو إلهيا[1].

كما أن الجريمة معناها الجرم مصدره الجارم الذي يجرم نفسه فهو المذنب، ويصطلح على أن الجريمة سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها جزاءات سلبية ذات طابع رسمي[2].

التعريف الاصطلاحي للجريمة:

تعريف الجريمة في الشريعة الاسلامية:

وتعرف بأنها محظورات شرعية الله عنها بحد أو تعزير، والمحظورات مما هي إتيان فعلا منهيا عنه مثل السرقة فعلا مأمور به مثل الصدق في الحديث والفعل والترك لا يعتبران جريمة إلا إذا أوضحت الشريعة ذلك، وترتبت عليها عقوبة فاذا لم تكن هناك عقوبة على الفعل لا يعد جريمة[3].

وتعني أيضا أي خطأ يرتكب ضد المجتمع ويعاقب عليه وقد يكون ضد شخص معين أو ضد جماعة من الاشخاص[4].

وتعني الجريمة كذلك هي: كل فعل ضار بمصالح الجماعة، ومناط تكييف الفعل بانه اجرامي من عدمه ليس النص التشريعي وإنما مبادئ القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تقرها الجماعة[5].

التعريف النفسي للجريمة:

يعرفها **Sillamy** بأنها: مخالفة خطيرة للقانون المدني والأخلاقي، وحسبه الجريمة نوعان مرضية وغير مرضية، فأما الجريمة المرضية فقليلة الانتشار نسبيا؛ وهي تظهر عند المصابين بالصرع

---

[1]. مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجريمة فيي المدينة الجزائرية، الواقع وأساليب المعالجة، العدد 01، جانفي 2019، ص....

[2]. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص94.

[3]. حنان حمادي، محمد بومخلوف، جغرافية الجريمة في الوسط الحضري، قراءة سوسيوحضرية، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة وجامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 02، 31/ 05/ 2022م، ص177.

[4]. عبد الرحمان عيسوي، مبحث في الجريمة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص13.

[5]. سماح سالم وآخرون، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص19.

في مرحلة الخلط الصرعي التي تتبع النوبة الصرعية، أما الجريمة الغير مرضية فتظهر عند الاشخاص لأنهم عصبيين لكنهم اختاروا أفعالهم هذه للانعزال عن المجتمع[1].

كما تعرف بأنها: تعبير عن طاقة غريزية كاملة في لا شعور تبحث عن مخرج وهي غير مقبولة اجتماعيا[2].

التعريف القانوني للجريمة:

وهي القيام بفعل مضاد للقانون الجنائي من قبل أفراد يحكم عليها من قبل المحكمة ولا يقتصر الفعل الاجرامي على القيام بالفعل أحيانا يشير النص إلى الميل أو النية للقيام بأي عمل قد يقود الى فعل إجرامي[3].

التعريف الاجرائي للجريمة:

يمكن تعريف الجريمة على أنها كل فعل أو سلوك له انعكاسات وتأثيرات على الأفراد.

2. المدينة:

تتميز المدينة في منظرها العمراني المألوف عن القرية سواء من ناحية شكلها الخارجي أو وظائفها أو نموها تطورها، ومن الصعب وضع تعريف محدد لمصطلح المدينة فمن العلماء من اعتبر المدينة امتداد للقرية ومنهم من عرف المدينة عدد السكان اتفقت الهياه الدولية على أن أي مكان يعيش فيه 20 ألف نسمة أو أكثر، يعتبر حظر وهناك من العلماء من تصور المدينة على أنها مجتمع محلي تميز بمجموعة مركبه من السمات التي يمكن إدراكها وتتميز بوجود مجموعه من الناس الذين لا يعرفون بعضهم البعض[4].

---

[1] . Sillamy. Dictionnaire de psychologie la rousse. Her. Paris. 1999. PP69- 70.

[2]. عبد الرحمان وافيي، الوجيز في الأمراض العقلية والنفسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص96.

[3]. محمد توفيق الحاج حسن، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، دراسة تحليلية لمدينة نابلس، أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007، ص27.

[4]. حسين عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2005، ص ص05-07.

تعريف **روبرت بارك** للمدينة: هي منطقة طبيعية لإقامة الانسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة بها حيث تشكل بناء متكاملا يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها[1].

أما **ماكس فيبر** فقد عرف المدينة على أنها: ذلك الشكل الاجتماعي الذي يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب وطرق الحياة؛ مما يسمح بظهور أعلى درجات الفردية الاجتماعية وهي بذلك وسيلة للتغيير الاجتماعي التاريخي[2].

ومنه فقد عرف **فيبر** المدينة في ضوء الأشكال الاجتماعية التي تسمح بالتحديد الاجتماعي وتطور القدرات الفردية، ومنه تطور الروابط والصلات الاجتماعية بين سكان المدينة يعتبر شرطا أساسيا في وجود المجتمع الحضري.

وقد قدم **ويرث** تعريفا آخر للمدينة مفاده: هي عبارة عن موقع دائم للإقامة يتميز بكبر الحجم وارتفاع الكثافة السكانية[3].

التعريف الاجرائي للمدينة: هي وحده اجتماعية ومنطقة سكانية تحتوي على مجموعة من الأفراد الغير متجانسين.

3. المجال:

يعتبر مفهوم المجال من المفاهيم والمصطلحات التي تتضارب وتتشارك فيه كل العلوم؛ وذلك كونه بؤرة تقاطع للعديد من المعارف، هذا ما يفضي إلى البعد المعقد للمفهوم؛ وتعد الجغرافيا من العلوم التي تهتم بالمجال واهتمام الجغرافيا بالمجال لم يكن وليد الصدفة بل وليد عدة عوامل منها المواضيع الجغرافية البشرية كانت أو طبيعية تنطلق من المجال لتعود إليه[4].

---

[1]. السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع حضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص313.

[2]. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط6، 1998، ص58.

[3]. محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص129.

[4]. بلفقيه محمد، الجغرافيا: القول عنها والقول فيها، دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2002، ص290.

يرى **ريمون لودريت** أن المجال هو: كل شيء ولا شيء في نفس الوقت أو يعتبر آخر شيء آخر قليل وشيء كثير معا، وهذه المفارقة نجد تفسيرها بوضوح في كون جميع الكائنات هي في علاقات مجالية محضة[1].

المجال: هو نتيجة التغيرات والحلول المتبادلة أي التفاعلات ما بين الإنسان والوسط في المدن، لم يعد الإطار الطبيعي ولم يبق الإطار المجالي بل أصبح المجال الخاضع إلى التصرف الإنسان أكثر مما هو خاضع للظروف الأولية فهو حسب المصطلح المتداول مجال منتج إذا، وكل مجتمع ينتج مجاله الخاص كما يقول ليفيبر في "القوى المنتجة لا تؤدي إلى إنتاج الأشياء فقط بل كذلك إلى ما يحتضن هذه الأشياء أي المجال"[2].

تعريف الإجرائي للمجال: هو ما يحيط بالإنسان وينتج من مجموع تفاعل الإنسان مع بيئته.

4. الوسط الحضري:

لقد اختلف علماء الاجتماع في تقديم تعريف موحد للوسط الحضري، ولم يتوصلوا لحد الآن الى تعريف موحد؛ حيث يربط البعض منهم مفهوم الوسط الحضري بمفهوم التحضر حيث يعتبر عملية تغيير بنائي ووظيفي عميق.

كما ذهب البعض الآخر إلى ربطه بمفهوم المجتمع الحضري؛ والذي هو مجتمع المدينة عند علماء الاجتماع الحضري، ويقصد بالحضر المدينة ويتميز بتكاثر السكان في موقع معين[3].

ويعرفه **مصطفى الخشاب** على أنه: وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة، ونطاق مقسم إداريا، ويقوم نشاطها على الصناعة والتجارة وتقل نسبة المشتغلين بالزراعة؛ وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات؛ وتمتاز بكثافتها السكانية وسهولة المواصلات بها وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أراضيها[4].

التعريف الاجرائي للوسط الحضري: هو عبارة عن وحدة اجتماعية آهلة بالسكان.

---

[1]. جورج زيمل، الفرد والمجتمع، المشكلات الأساسية للسوسيولوجيا، ترجمة وتقديم: حسن احجيج، رؤية للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص73.

[2]. ديمامية المجال الحضري، متاح على الرابط: http://facbook.com.

[3]. نوال نوكر، أهمية المرافق والخدمات في الوسط الحضري، مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، العدد 48، ديسمبر 2017، ص256.

[4]. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع، دار النهضة العربية، ص106.

5. الانعكاسات:

انعكاس هو إشارة إلى الطريق الذي يعكس فيه الناس مواقفهم وأوضاعهم[1].

التعريف الإجرائي للانعكاسات: يقصد به دراستنا الحالية ما تخلفه الجريمة من أثار ونتائج سلبية على الحياة الحضرية.

سادسا: المنهج والأدوات المتبعة

1. المنهج::

ويعتبر المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث[2].

إن اختيار المنهج المناسب يتوقف على طبيعة موضوع البحث وكذا على نوع البيانات التي تم جمعها، هذا في ضوء الأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها، لذلك ووفقا لتساؤلات وأهداف الدراسة ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

تعريفه: هو عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها[3].

يعتبر المنهج الوصفي التحليلي أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات دقيقة أو فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية وذات مصداقية ثم القيام بتفسيرها بطريقة موضوعية بما يتناسب مع المعطيات الميدانية[4].

كما أن المنهج الوصفي التحليلي يسهل علينا عملية الوصف الدقيق لظاهرة الجريمة وانعكاساتها على الأوساط الحضرية.

---

[1] . معن خليل عمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص358.

[2]. زهية دباب، مرجع سابق، ص107

[3]. غربي علي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الاجتماعية، الطباعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص83

[4]. زعرور طارق، مرجع سابق، ص06.

وأيضا يساعدنا هذا المنهج في عملية تقديم الوصف الدقيق والمعمق للانعكاسات الجريمة بمدينة بسكرة

2. أدوات جمع البيانات:

تعتبر أدوات جمع البيانات من أهم التقنيات التي يستخدمها الباحث للإحاطة بموضوع البحث وتوفير المعلومات والحصول على البيانات المراد الوصول إليها لفهم و تفسير مختلف الظواهر الاجتماعية وهي عديدة متنوعة منها المقابلة والملاحظة الاستبيان.

وتم الاعتماد في دراستنا هذه على:

2-1- الملاحظة: تعد الملاحظة من أهم أدوات جمع المعلومات في جميع العلوم، ومع أنها استخدامها في العلوم الاجتماعية قد لا يوصل إلى الدقة لأن جمع وتفسير بياناتها تتحكم فيها خواص الظاهرة الإنسانية، إلا أنها لا تزال من أكثر أدوات جمع المعلومات التي لا يستطيع الباحث الحصول عليها بأدوات أخرى، وهي عملية مراقبة أو مشاهدة السلوك والظواهر بأسلوب علمي ومخطط[1].

وهي بذلك الوسيلة المباشرة للإنسان التي يستخدمها في اكتساب المعلومات وجمعها؛ وتم استخدامها من خلال ملاحظة الجرائم التي يتم ارتكابها في الأحياء والأوساط الحضرية والتأثيرات التي أصبح يعاني منها الأفراد. وقد ساعدتنا الملاحظة في بناء وبلورة أسئلة الاستمارة من خلالها معرفة أهم الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية للجريمة بالمدينة.

2-2- الاستمارة (الإستبيان): تعتبر الاستمارة من أهم الأدوات التي تستخدم لجمع المعطيات خاصة في العلوم الاجتماعية وذلك لما توفره للباحث اختصار للوقت و الجهد للحصول على البيانات الكافية.

تعريف الاستمارة: وهناك عدة تعاريف من بينها:

تعريف "مادلين غرافيتز": بأنها عبارة عن وسيلة اتصال بين الباحث والمبحوث، تحتوى على مجموعة من التساؤلات ذات الصلة بالشكل المدروس و التي من خلالها يجمع الباحث المعلومات من المبحوثين[2].

[1]. دباب زهية، الخطوات المنهجية الأساسية لإعداد البحث الاجتماعي، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص ص85- 86

[2]. دباب زهية، مرجع سابق، ص101

وتعرف ايضا أنها من أكثر أدوات جمع البيانات استعمالا في شتى المجالات وتتم بتصميم مجموعة من الأسئلة تترتب ترتيبا منطقيا وتوزيعها على الأشخاص المعنين للحصول على معلومات أو اراء المبحوثين حول ظاهرة معينة[1].

ونظرا لأهميتها في موضوع دراستنا هذه و من أجل التعرف على أهم الانعكاسات للجريمة بمجتمع المدينة ثم استخدام الاستمارة كأداة بحثية لجمع البيانات، حيث تم صياغة أسئلة الاستمارة انطلاقا من مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها بالإضافة إلى تساؤلات الدراسة حيث قام الباحث بإنجاز استمارة تجريبية وقدم تم عرضها على الأستاذ المشرف وبعض الأساتذة المختصين من نفس التخصص، وبناءا عن ذلك تمت عملية إعادة تنسيق الاستمارة وتعديلها في صورتها النهائية.

تحتوى الاستمارة على ثمانية وعشرون سؤلا موزعة على ثلاث محاور أساسية وهي كالتالي:

المحور الأول: ويحتوى على البيانات الشخصية

المحور الثاني: حول الانعكاسات الاجتماعية للجريمة بالمدينة

المحور الثالث: حول الانعكاسات الاقتصادية والمجالية للجريمة بالمدينة

الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الأمن لولاية بسكرة والتي تحتوى على نسب الجرائم من سنة 2020 إلى غاية 2023

سابعا: مجالات الدراسة والعينة

1. مجالات الدراسة:

1-1- المجال المكاني: بما أن دراستنا تهدف إلى انعكاسات الجريمة بمجتمع المدينة وكانت مدينة بسكرة نموذجا لذلك كان لازما اتخاذ مدينة بسكرة مجالا للدراسة وأيضا كونها تشهد ارتفاعا قياسا لمعدلات الجريمة والذي اصبح يأخذ منحى خطيرا.

تعد ولاية بسكرة بمثابة همزة وصل بين الشمال والجنوب وذلك بفضل موقعها في الجهة الجنوبية الشرقية من الجزائر تتربع على مساحة تقدر ب 21.509.80 كلم وتضم 33 بلدية موزعة على 12 دائرة إدارية يقطنها حوالي 633234 ألف نسمة وبكثافة سكانية بمعدل 28 ساكن لكل كلم. وقد انبثقت ولاية

[1]. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، منهج وأساليب البحث النظرية والتطبيقي، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2000، ص82

بسكرة عن التقسيم الإداري لسنة 1974. يحد ولاية بسكرة من الشمال ولاية باتنة ومن الشمال الشرقي ولاية خنشلة ومن الشمال الغربي ولاية المسيلة ومن الجنوب الغربي ولاية الجلفة ومن الجنوب ولاية الوادي كما تقطع الولاية خمسة طرق وطنية.

- الطريق الوطني رقم (03) الذي يربط الشمال الشرقي بالجنوب الشرقي أي ما بين منطقة سكيكدة وإليزي
- الطريق الوطني رقم (46) الذي يربط المدينة بولاية المسيلة
- الطريق الوطني رقم (78) الذي يربط دائرة القنطرة بولاية المسيلة مرورا ببريكة.

إن أغلبية أحياء مدينة بسكرة تشهد انتشارا واسعا لمختلف أنواع الجريمة، وذلك بمخلف أحيائها المخططة وغير المخططة، أي تعرف هاته المجالات وحسب إحصائيات مديرية الأمن تنوع في أشكال الجريمة وبدرجات متفاوتة في توزيعها على المجال كما هو موضح في الخريطة التي توضح توزيع وانتشار الجرائم بأحياء مدينة بسكرة، كما تعد منطقة الكورس من بين هاته الأحياء.

خريطة 01: توضح أنواع الجرائم بمدينة بسكرة

المصدر: من إعداد الطالبة

1-2- المجال الزمني: بدأ الإطار الزمني للدراسة والبحث مطلع شهر جانفي 2023 حيث بدأت فكرة الانطلاق في طرح إشكالية الدراسة مع وضع التصور العام لها وبلورة التساؤلات الرئيسية والفرعية لهاته الدراسة مع اختيار المنهج المناسب وكذا أخذ الاستمارة للاستعانة بها وقد استمر المجال الزمني من جانفي 2023 إلى غاية نهاية شهر ماي 2023

1-3- المجال البشري: ويعرف مجتمع البحث بأنه جميع الأفراد الذين يشكلون مشكلة البحث وهو العناصر الذين لهم علاقة مباشرة بالمشكلة والذي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج وفي هذه الدراسة فإن المفردات المستهدفة هي مجموع الأسر الذين يعيشون وسط الأحياء التي تشهد ارتفاع كبير في مختلف أشكال. الجرائم التي ترتكب يوميا.

2. العينة:

وتمثل المجتمع الأصلي وتحقق اغراض البحث وتغني العينة بأنها جزء ممثل لمجتمع البحث الأصلي والتي تحمل مواصفات وخصائص مجتمع الدراسة.

وهي مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية وهي تعتبر جزء من الكل بمعنى أنه تأخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجري عليها الدراسة فالعينة إذا هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي ثم تعمم نتائج على المجتمع كله ووحدات العينة قد تكون اشخاصا، كما تكون أحياء أو شوارع أو مدن أو غير ذلك[1].

عينة الدراسة: وهي عينة قصدية والتي يمكن تعريفها على أنها: تلك العينة التي يعتمد الباحث فيها أن تكون معينة ومقصودة لاعتقاده أنها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا[2].

وتعرف أيضا أنها العينة التي يعتمد الباحث ان تتكون من حالات معينة لأنه يرى أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صادقا وتحقق له العرض من دراسته[3].

وكانت عينة دراستنا متمثلة في اختيار مجموعة من الأسر القاطنين بالحيين عمارات 240 مسكن وحي فردي ديار السلقة الواقعان بالمنطقة الغربية الكورس. كون هذين الحيين يشهدان ارتفاع كبير لمعدلات الجريمة من جهة ومن جهة أخرى كون أسرتي أحد أفراد العينة المتعرضة للجريمة، حيث قمت

[1]. زهية دباب، الخطوات المنهجية الأساسية لإعداد البحث الاجتماعي، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2021، الجزائر، ص73

[2]. رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص275

[3]. زهية دباب، مرجع سابق، ص81

باختيار 30 أسرة من كل حي، وذلك لأنهم متقاربان مجاليا ويشتركون في استغلال نفس المجالات والمرافق من شوارع و سوق

ثامنا: الدراسات السابقة.

يعتبر موضوع الجريمة إحدى المواضيع التي حظي باهتمام الكثير من العلماء بمختلف تخصصاتهم؛ ويظهر هذا الاهتمام بموضوع الجريمة من خلال الدراسات السابقة التي تناولناها، حيث ترجع أهمية عرض الدراسات السابقة دليل يساعد الباحث في خطوات إجراء الدراسة الحالية، كما هي مصدر يستقي منه الباحث جميع المعلومات التي لها صلة بموضوع بحثه، وتعتبر كونها الموجه الأساسي للباحث لإنجاز بحثه والتركيز عليه؛ وقد قمنا باختيار أهم الدراسات السابقة الأقرب لدراستنا وذلك للاستعانة بها لإنجاز هذا العمل.

1. الدراسة الأولى:

الجريمة والمسألة السيسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة علم اجتماع التنمية من اعداد الطالب نجيب بولماين بجامعة منتوري قسنطينة الجزائر سنة 2007/ 2008.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول الاوضاع والظروف المعيشية وعلاقتها بالجريمة. والذي تندرج تحت تساؤل رئيسي: إلى أي مدى ترتبط الجريمة بالأوضاع والظروف المعيشة لمجتمع الجزائر؟

التساؤلات الجزئية:

- هل ترتبط ظاهرة الجريمة بن هيار شبكه القيم والمعايير؟
- إلى أي مدى يؤدي التفكك الاجتماعي الى زيادة معدل الجريمة؟
- هل ترتبط الظاهرة الإجرامية بالمركز الاجتماعي والاقتصادي للمنحرف؟
- ما هي العلاقة بين ظاهرة الاجرام وعمليات التهميش التي يتعرض لها؟

أهداف الدراسة:

- محاولة التعرف على العوامل والاشكال التي تتخذها الجريمة في التنظير السوسيولوجي
- محاولة تحديد عوامل وابعاد السلوك الاجرامي
- محاولة الكشف عن تجسدات الجريمة والصور والاشكال التي تأخذها في المجتمع الجزائري

- محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين الجريمة والابعاد الديموغرافية ما يشهده المجتمع الجزائري من اختلالات من ناحيه أخرى.

المنهج المستخدم: استخدم الباحث منهج تحليل المضمون باعتبار المنهج كأداة تساعد في تحليل البيانات لتفسير الابعاد الصوص وثقافيه والقانونية لظاهرة الجريمة.

الأدوات المستخدمة: الملاحظة سجلات وثائق

نتائج الدراسة:

- تدل النتائج على تفكك العلاقات الأسرية للمجرم العاطل واضطراب هذه العلاقات بشكل مستمر كما تبين نتائج الدراسة قوة تأثير الأصدقاء من المجرمين على المجرم العاطل وخضوعه لتأثيرهم
- أما عن جرائم القتل فقط توصلت الدراسة وخلصت إلى أن جرائم القتل تنتشر في الأحياء القصديرية والذين يرتكبون مثل هذه الأفعال الإجرامية.

2. الدراسة الثانية:

التوزيع النمطي للجريمة بالأوساط الحضرية دراسة قام بها الباحث زعرور طارق جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

إشكالية الدراسة:

حيث تمحورت الإشكالية حول ظاهرة الجريمة كونها ظاهرة اجتماعيه في أسبابها وعواملها وايجاد أفضل الحلول والطرق للوقاية منها تعتبر الجرائم اليوم من أكثر الظواهر خطرا على أمن المجتمعات.

التساؤل الرئيسي: ما واقع الجريمة في المناطق الحضرية بالجزائر؟

تساؤلات الدراسة:

- ما هي الأنماط الاجرامية الاكثر انتشارا بمختلف الاقاليم والمناطق بالجزائر؟
- ما هي أهم العوامل التي تتحكم فيها من حيث الكم والنوع؟
- ما هي الاتجاهات والأنماط التي تتخذها حركه الاجرام في الجزائر؟
- هل تتباين هذه الانماط حسب المنطقة

أهداف الدراسة:

- الوقوف على احجام واتجاهات الجرائم في الجزائر.
- التعرف على أهم الانماط الإجرامية الاكثر انتشارا بمختلف الاقاليم والمناطق في الجزائر.
- استنتاج أهم العوامل المؤدية إلى تزايد حجم الجريمة في المجتمع الجزائري.
- التوصل الى مجموعه من المقترحات اللازمة لمواجهة ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري.

المنهج المستخدم: هو المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع الاحصاءات الوطنية للجرائم المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني من الفترة الممتدة من واحد جانفي 2002 إلى غايه 31 ديسمبر 2011 لكامل التراب الوطني.

عينه الدراسة:

العدد الكبير لوحدات أو عناصر مجتمع الدراسة قرر الباحث تقسيما الجزائر إلى أربع مناطق كبرى وهي منطقه شرقيه، وسطى، غربية، جنوبية.

3. الدراسة الثالثة:

دور التصميم العمراني للمناطق السكنية دائما الجريمة وجهة نظر السكان ورجال الأمن، دراسة مقدمة لاستكمال للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية من اعداد أحمد بن عايض احمد عسيري جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العربية للعلوم الأمنية 1425هـ 2004م.

إشكالية الدراسة: تتمحور حول التصميم العمراني للأحياء وعلاقته بارتفاع معدلات الجريمة

التساؤل الرئيسي: هل للتصميم العمراني والمعماري تأثيرا في نسبة جريمة سرقة المساكن؟

التساؤلات الفرعية:

- هل هناك علاقة بين أسلوب التصميم العمراني والمعماري في بعض الاحياء السكنية ذات التصميم الشبكي والاحياء ذات التصميم المغلق في مدينة الرياض وزيادة نسبة جريمة سرقة المساكن؟

- ما هي الاعتبارات المؤثرة في التصميم العمراني السكنية والمعمارية للمسكن للحد من جريمة سرقة المساكن من وجهة نظر السكان ورجال الامن؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على العلاقة بين أسلوب التصميم العمراني والمعماري المطبق في بعض الأحياء السكنية ذات التصميم الشبكي والاحياء ذات التصميم المغلق الرياض من جهة وزيادة نسبة سرقة المساكن فيهما من جهة أخرى.
2. تحديد الاعتبارات المؤثرة في تصميم الاحياء السكنية والمساكن للحد من جريمة سرقة المساكن من وجهة نظر السكان ورجال الامن.

المنهج المستخدم: استخدم الباحث المنهج الوصفي والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد على ارض الواقع.

عينة الدراسة: الدراسة اقتصرت على عينة من سكان أحد الاحياء الشبكية وأخرى مغلقة وكذا على عينة من منسوبي رجال الامن في المراكز التي تغطي تلك الاحياء أمنيا.

الأداة: الاستبيان

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن هناك فروق في نسبة جريمة السرقة كما أن الحي ذو التصميم المغلق أظهر كفاءة أفضل في الحد من الجريمة أحسن من الاحياء الشبكية، كما أن قدرة سكان الاحياء المغلقة في التعرف وتحديد الغرباء كانت أحسن من السكنات الشبكية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة والتي يمكن اعتبارها كإطار مرجعي لدراستنا الراهنة تحت اسم انعكاسات الجريمة بمجتمع المدينة مدينة بسكرة نموذجا؛ نستنتج مجموعة من نقاط التشابه والاختلاف في ذلك، والتي تتمثل في العلاقة بالجريمة والتي كان لها صدى واسع وكبير في الدراسات؛ وكذا الاستعانة بأدوات جمع البيانات والمناهج المستخدمة؛ بالإضافة لوجود نقاط تشابه في عوامل وأسباب حدوث الجرائم بالرغم من الاختلاف المكاني والزماني لمعظم الدراسات.

خلاصة الفصل:

مما سبق عرضة وتقديمة هذه أهم الإجراءات المنهجية والأدوات الميدانية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة وذلك ضمن الإطار المنهجي للدراسة والذي يحتوى على مجموعة من أدوات لجمع المعطيات وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتحديد المفاهيم الأساسية لهاته الدراسة، وكذلك الاعتماد على الدراسات السابقة للإلمام بكل جوانب الدراسة وأيضا استخدام الإحصائيات التي تم تقديمها من طرف مديرية الأمن لولاية بسكرة.

الفصل الثاني:

المدينة فضاء للجريمة

تمهيد:

عرفت البشرية الجريمة منذ الأزل وذلك بأشكالها البسيطة والأولية ولكن التطور والتقدم العلمي، والتكنولوجي الذي شهده العالم وسرعة نمو و تطور المدن جعل من الجريمة تنتقل من الشكل البسيط إلى المعقد إذا إنتشرت الجرائم بشكل كبير في الأوساط الحضرية مما جعلها محل بحث للعديد من المفكرين والباحثين وهذا ما سنحاول تناوله في هذا الفصل حول الجريمة و كيف أصبحت المدينة فضاء لها.

أولا: نشأة وتطور المدينة.

1. نشأة المدن:

اهتم كثير من العلماء والمؤرخين بدراسة الظروف والعوامل التي ساهمت في ظهور المدن، ولقد نشأت في المناطق التي تتوفر على فرص معيشة أكبر؛ ومع تنوع أساليب الحياة فيها وذلك من شأنه التمتع بعلاقات دائمة ومتميزة ضمن المنطقة الحضرية، وقد تكون المدن نوعان إما تكون مدن سكانية عالية منوعة النشاطات والمؤسسات الصناعية أو تكون مدن بسيطة وصغيرة الحجم.

وظهرت المدن بعد ذلك وفق مخططات بعد أن كانت تتطور بشكل غير منتظم، إذ كانت تقام الأبنية بشكل غير منظم دون أن تحافظ على استقامية الطريق؛ ونشأة هذه المدن لم تكن اعتباطيا بل لأداء أنشطة معينة في بادئ الأمر إدارية، اقتصادية، دينية .... الخن وبناء على ذلك فقد كانت نشأة المدن كالتالي[1]:

- **المدن اليونانية:** ولقد عرفت هذه المدن توسعا من خلال نفوذها على امتداد البحر المتوسط في سنه 500 ق. م، وإن هذا التوسع والانتشار أيضا قد تميز بالعديد من المظاهر الحضرية كأساليب الفنون الجديدة واستخدام الكتابة، وقد ساعد هذا التقدم على توسيع المدن اليونانية على الانتشار سواء كان بتزايد أحجامها أو إنشاء مدن جديدة.
- **المدن العراقية القديمة:** أول كلمة سومرية تعني المدينة وتعتبر من أقدم المدن في جنوب العراق تعتبر أيضا مدينة بابل من أقدم المدن في العراق؛ وقد أظهرت الدلائل في مواضع المدن القديمة في الشرق الاوسط أنها كانت ذات حجما فقط تراوح سكان المدن السومرية بين 07 آلاف إلى 20 ألف نسمة[2].

[1]. خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن (نظريات، أساليب، معايير، تقنيات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص

[2]. علي سالم احمدان الشواورة، عدالة التنمية بين الريف والمدينة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص74

- **المدن المصرية القديمة:** يعتقد المصريون القدماء أن ظهور ونشأة المدرج في وادي النيل يرجع الى المعبد المصري الذي يمثل مركز الحياة والعمران في المدينة المصرية؛ كما كان يشكل العنصر الرئيسي الذي يفرق بين القرية والمدينة، وقد كانت تقوم حوله المباني، وتعتبر مدينة منف أول عاصمة لمصر حيث أن معنى اسم منف هو السور الابيض باللغة المصرية القديمة[1].
- **المدن الرومانية:** بدأت الحياة الحضرية في الانتشار بصورة أوسع في عهد الإمبراطورية الرومانية بعد أن هزم الرومان اليونانيين في ايطاليا؛ وقد نشر الاغريق حضارتهم التي تتسم بالفخامة والعظمة؛ وقد تأثر الرومان بذلك فقد أخذوا عنهم أسلوب الحياة الحضرية وقد كانت مدينة روما من أعظم المدن في ذلك العصر.

1-1- المدن في العصور الوسطى: بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وانتشار المسيحية وانقسام الكنيسة تبعه كذلك الانقسام الجغرافي الروماني الى قسمين: قسم شرقي والذي تركز في القسطنطينية وقسم آخر عربي تركز على الأنشطة الاقتصادية والسياسية في القرن الثاني عشر أنشئت العديد من المدن الجديدة، وكان ذلك على يد الالمانيين، أما في عصر النهضة والذي عرف بداية ظهور الآلة وقد شهدت المدن اكتشافات جديدة وظهرت المزيد من العلوم والفنون[2].

2-1- المدن الحديثة: إن للتقدم الصناعي الفضل في جعل المدن محل جذب للأيادي العاملة؛ حيث يوجد فرص عمل أكثر، وبالتالي ارتفاع الأجور إلى النزوح من الريف إلى المدينة والذي انتج عنه ارتفاع عدد سكان المدن، وإن هذا النوع من المدن يعتبر من مميزات العصر الحديث[3].

2. مراحل تطور المدن:

2-1- مرحلة النشأة (ايبوليس): ونقصد بها بداية ظهور المدن، وتتميز هذه المرحلة باستقرار الحياة الاجتماعية لحد ما، وتأتي المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الانسان للزراعة.

2-2- مرحلة المدينة (بوليس): مشاهدة هذه المرحلة تحسنا في الظروف المعيشية واتساع الاسواق المتبادلة وظهور الفلسفات ومبادئ العلوم؛ وايضا تميزت هذه المرحلة بإنشاء المدارس والمؤسسات[4].

---

[1]. علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي والحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، د. س. ن، ص ص96– 97.

[2]. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص79.

[3]. علي سالم الشواورة، مرجع سابق، ص ص148– 150.

[4]. حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص ص19– 20.

2-3- مرحلة المدينة الكبيرة (ميتروبوليس): حيث تتمتع المدينة بالعديد من المزايا؛ مما يؤدي إلى جذب الناس إليها تمتعوا بمقومات طبيعية وتتوفر على الطرق السهلة، وبهذا يتسع مجالها ونطاقها وتتعدد أنشطتها.

2-4- مرحلة المدينة العظمى (ميجالو بوليس): تتغير الثقافات في هذه المرحلة بسبب الهجرة وتحدث العديد من التطورات، مثل: ظهور الصراع الطبقي والذي يؤدي الى حدوث الأحزاب وأعمال التدمير والتخريب وقيام الحكومة بأعمال القمع والتعذيب[1].

ثانيا: المجال الحضري وانعكاساته على الجريمة.

شكل النمو الحضري المتسارع والذي شهدته العديد من المدن عامة عبئا ثقيلا على الامكانيات والموارد المخصصة للمراكز الحضرية؛ مما جعلها غير قادرة على توفير احتياجات السكان، مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الجريمة وتدهور البيئة الحضرية، مما شكل مصدر قلق وخوف لدى السكان؛ ومن هنا فإن النسيج العمراني للمدن قد يكون بيئة خصبة للإجرام أي أن هناك علاقة بين طبيعة ومجال المنطقة السكانية والاجرام؛ إذ يتسم العمران الحضري بتركز عدد السكان وزيادة كثافتهم واختلاف ثقافتهم، كما أن انتشار العلاقات السطحية وقلة التفاعل بين السكان أو الجيران؛ كما أن المباني في الاحياء السكنية متداخلة من دون حدود أو علامات بارزة تحد بينها، وأيضا مع نقص الخدمات الأمنية تظهر العديد من الجرائم والسلوكات الغير مرغوب فيها، ولكن السبب الرئيسي في انتشار الجرائم في المجال الحضري سوء التخطيط والتصميم الحضري للأحياء السكنية له تأثير كبير على ضعف أو فقدان العلاقات الاجتماعية بين السكان؛ وبالتالي ازدياد الفرص المتاحة لارتكاب الجرائم مثل: القتل والسرقة وتبرز أهمية هذا الموضوع من التأثير على المدينة فمنع الجريمة يعتبر من أولويات الحياة في المدينة كون أن للتخطيط الحضري دور واضح في انتشار الجريمة والحد منها في الوقت ذاته، إذا كان وفق الشروط الصحيحة[2].

كما ان التغيير الذي نتج عن النمو الحضري كزيادة عدد السكان والمساكن بالإضافة إلى زيادة المساحة عبر المجال الحضري خلق لنا مجال يعاني من عدة إشكاليات هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبح المجال الحضري غير لائق ويعاني من التعمير العشوائي الغير منظم والغير مخطط له، مما أسفر

[1]. مزي عيساوي، واقع الثقافة البيئية في المجتمع الحضري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في شعبة علم الاجتماع ببسكرة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص101.

[2]. عمر مزهر صاري، مهيب كامل فليح، التخطيط الحضري وأثره على الجريمة (دراسة تحليلية لمدينة بعقوبة)، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، العدد 94، العراق، 2022، ص349.

عنه تفاقم وانتشار الجرائم بمختلف أشكالها، فهذه الكثافة السكانية والسكينة وتوزيع السكان عبر المجال الحضري مكنهم من معرفة مدى تحقيق الأهداف الرامية لنشر هذه الجرائم[1].

وقد عمت مختلف الجرائم بأشكالها وأحجامها كافة في كل المجتمعات، وحلم أفلاطون وأرسطو ومن بعدها الفرابي بمدن فاضلة ينتزع منها الإثم والشر وبقي حلما فقط بمخيلتهم فقط، لأنه غير ممكن التحقيق وكانت الجريمة ولا تزال محور اهتمام العديد من علماء الاجتماع والفلاسفة وعلماء النفس والقانون وكذا التخطيط وبالتالي تنوعت واختلفت وجهات النظر بشأن تغيير السلوك الإجرامي وهناك أساليب تخطيطية وتصميمية للمناطق السكنية لها دور مهم في موضوع الجريمة.

فالجانب التخطيطي كذلك له في انتشار الجرائم في مختلف الأحياء السكنية، ويمكن تلخيص أهم العوامل التخطيطية للمناطق السكينة التي لها ارتباطا وثيقا بالجريمة فيما يلي[2]:

1. **وضوح المنطقة السكنية وسهولة الدخول إليها:** وهناك عدة عوامل تعزز ارتكاب الجرائم وتمهد الطريق لتفاقمها نجد من أهم العوامل سهولة الولوج ووضوح المناطق ويمكن اعتبار أن المنطقة واضحة بالنسبة لقاطنيها وإلى من هم خارجها عندما تضم مرافق وخدمات تجنب العديد من الأشخاص إليها بسهولة تامة والمنطقة السكنية التي تسمح بالدخول إليها تتوفر فيما فرص عديدة للمجرمين للقيام بمختلف جرائمهم من سرقة أو ترويج للمخدرات.
2. **الاختلاط في استعمالات الأرض:** حيث أن تنوع العقارات والمباني يساعد على جذب أعداد كبيرة من الأفراد للقيام بعدة نشاطات وممارسات ويمكن أن يتغلغل مع هؤلاء الأفراد عدد من ذوي السلوك المنحرف الذي يندفعون إلى ارتكاب الجرائم حيث يجدون فرص سهلة لتنفيذ الجرائم، كما أن الشكل العمراني يمثل العوامل التي تتيح لغرض الوقوع في الجرائم.
3. **شبكة شوارع:** تمتلك الشوارع في المدينة ايجابيات كثيرة كأماكن تسهل عملية حركة المركبات وحركة الراجلين من خلال وجود الأرصفة، أما من سلبيات الشارع قد يعرض أرواح الناس للخطر، ففي بعض المناطق السكنية في المدن الأمريكية يمتنع الناس عن التجوال ليلا خوفا من تعرضهم للاعتداء، حيث تعد الشوارع عاملا مهما يرتبط بوقوع الجرائم.
4. **الإنارة:** تعد الإنارة من الوسائل الأولية للسيطرة على الجرائم والتي تدخل ضمن التخطيط، حيث وجود الإنارة داخل المناطق السكنية والشوارع وغيرها من الأماكن تعمل كخطة ردع للمجرمين حيث أنها تفشل محاولاتهم في ارتكاب الجرائم حيث لا يرغب الأشخاص المجرمين من اقتحام

[1]. خنشول توفيق، المدينة والاستخدامات الأمنية بالوسط الحضري حالة مدينة قسنطينة، قسم الهندسة المعمارية والتعمير ، جامعة قسنطينة 01، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 38، الجزائر، ديسمبر 2013، ص06.

[2]. حامد فهمي السيد، المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري، مطبعة الأهرام، القاهرة، 1977، ص131.

المناطق التي تحتوي على إنارة جيدة حيث يستحيل أن يفكر المجرمين في تنفيذ جرائمهم في الأحياء التي فيها إنارة[1].

ثالثا: عوامل نشأة الجريمة.

مما لا شك فيه أن كل كائن حي يتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه سواء كان ذلك في لغته وعادته أو حتى سلوكاته وبمعنى ذلك أن العوامل الاجتماعية التي تحيط بالشخص تقتصر على الظروف الاجتماعية التي تنشأ بين الشخص وفئات من الناس التي يحتك بهم ويرتبط ارتباطا وثيقا بهم سواء أسرته أو أصدقائه أو مجتمعة[2].

1. **العوامل النفسية:** وتعتبر العوامل النفسية من أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، والتي ترجع إلى سوء التكييف، والمشاكل الجنسية والغريزية التي تتأثر بالبيئة التي تحيط بالأفراد، إذ أن مختلف الصراعات النفسية اللاشعورية قد تدفع الإنسان إلى ارتكاب الجرائم حتى أصل التخلف مما يعانيه لعدم تغلبه على هذه الصراعات وقد لاقت العوامل النفسية للجريمة اهتماما ملحوظا من قبل العلماء في العصر الحديث فنجد أن معظم الدراسات تتجه نحو الوجهة النفسية فيما يتعلق بدراسة البيئة الاجتماعية المحيطة بالإنسان[3].

كما أنه يرجع **فرويد** السلوك الإجرامي إما إلى عجز الأنا عن تكييف الميول والنزاعات الغريزية لدى الشخص مع متطلبات وتقاليد المجتمع، وإما لانعدام وجود الأنا العليا أو عجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة والردع[4].

2. **العوامل الاجتماعية:**

أ. **الأسرة:** إن الأسرة هي مؤسسة اجتماعية كونها النواة الاولى لتنشئة الفرد وتهيئته فهي تؤدي دورا هاما في بناء شخصيته، إن الاهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالجريمة امتداد للأفكار التي نظرت للجريمة كظاهرة اجتماعية؛ حيث يعد الوسط الاسري من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع بالأفراد لارتكاب الجرائم، حيث أن وجود الأسرة السوية يسمح للفرد بالتدرب على حياة اجتماعية وأخلاقية سوية بعيدة عن السلوكات الاجرامية.

---

[1]. حامد فهمي السيد، مرجع سابق، ص132.

[2]. مهند بن عبد الله بن عساف العواجين، العوامل المؤثرة للعودة للجريمة، المجلة العلمية لنشر البحوث، SIRP، ص15.

[3]. قاسم بدر عبد الحسن ديحماوي، التوزيع الجغرافي لجريمتي السرقة والقتل في مدينة العمارة، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في الجغرافيا، 2018، ص ص36– 37.

[4]. مهند بن عبد الله بن عساف العواجين، مرجع سابق، ص13.

ب. **سوء معامله الآباء لأبنائهم:** فقد دلت مختلف الدراسات على أن المجرمين قد نشأوا في أسر مليئة بالخلافات فيما بينها وعدم الاستقرار وتربوا في بيوت محطمة بالانفصال أو الهجرة، كما أن هذه الدراسات ترى أن هؤلاء المجرمين يعانون من اضطرابات عاطفية التي فقدوها عند مغادرة بيوتهم في سن مبكر جدا.

ج. **الرفقة السيئة:** إن من أهم الاسباب التي تدفع الفرد الى ارتكاب الافعال الإجرامية هو اختلاطه وتفاعله مع رفاق السوء، لاسيما رفاق المنطقة السكنية التي يقطن بها ورفاق المدرسة من الاشرار والمنحرفين، فالفرد يتأثر وبشكل سريع بأصدقائه ورفاقه خاصة الذين لا يختلفون عنه بالمزايا العمرية والاتجاهات، وتمارس جماعة الرفاق دورا هاما في التنشئة الاجتماعية لأن الافراد يحاولون الالتزام بتوقعات جماعة الرفاق، اما الصحبة السيئة فانهم يدفعون الفرد نحو الانحراف والجريمة وتعمل الرفقة السيئة على تعريف الشباب بالعادات السيئة كالإدمان على الخمر والمخدرات وتكوين عصابات الاشرار وغيرها من الامور السيئة التي تجلبها الرفق السيئة[1].

د. **البيئة السكنية:** إن أغلب الدراسات الاجتماعية تؤكد على أهمية البيئة السكنية بوصفها عاملا مساعدا على ارتكاب السلوك الاجرامي والانحراف، فالمسكن الذي يقطنه الفرد له دور في هذا المجال، فطبيعة السكن وخصائصه المعيارية التي تشكل بنية الوحدة السكنية للأسرة له دورا هاما في سلوكيات افراد الأسرة، لان الانسان بطبعه يعتمد في حياته على الجماعات في اشباع حاجاته وعن طريق هذه الجماعة يكتسب خبراته ومهاراته، إن البيئة السكنية لها أثر واضح وهام في ظهور الجريمة لدى الافراد، لأنها ترتبط بمجموعه من العوامل والمؤثرات المادية والبيئية المحيطة بالفرد ومقر سكناه.

ه. **ضعف التربية الدينية:** إن للتربية الدينية الأثر الفاعل في الوقاية من الجريمة والانحراف وتدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع، ومحاربة الظواهر الإنحرافية التي تطرا على نفوس البشر وتنتشر داخل المؤسسات وتدعو الى ارتكاب السلوكات الإجرامية بمختلف أنواعها، فللمؤسسة الدينية دور كبير يتفوق على دور أية مؤسسة تربوية أو قانونية لأنها تخاطب الضمير الانساني وتدعو إلى التوازن في التصرفات والطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق، كما أن التربية الدينية السليمة تلعب دورا فاعلا في تقويم الفرد نحو الطريق المستقيم وتنهي عن الفحشاء والمنكر وإن الدين الاسلامي ينهى عن أي عمل لا يرضي الله والناس وينهى أيضا عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد وتلحق الضرر بالمجتمعات، فقد حرم الاسلام القتل والتعدي على الآخرين أو أخذ

[1]. أمين جابر الشديفات، منصور عبد الرحمان الرشيدي، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الهاشمية، المجلد 43، الملحق 05، الأردن، 2016، ص2126.

حوائجهم، لذلك فضعف التربية الدينية قد يؤدي إلى ارتكاب الجرائم وانتشارها في المجتمعات الانسانية[1].

العوامل الاقتصادية: فللعوامل الاقتصادية أيضا دور في وقوع الجرائم وارتفاع معدلاتها في الوسط الحضري وقد تعددت الدراسات والآراء حول تحديد أهم العوامل الأساسية التي تعمل على انتشار ذلك، فنجد آراء حول أن الفقر والحاجة هما عاملان أساسيان، فيما نجد آراء أخرى حول أن النظام الرأسمالي له دور في انتشار هذه الجرائم انطلاقا من الفساد وعدم التوازن في توزيع الثروات.

أ. **الفقر:** يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى انخفاض معدلات الدخل لا تمكن للفرد من إشباع احتياجاته المتعددة لا سيما في المدن لذا فإن البعض يتبع طرقا غير مشروعة لإشباعها، ولكن هو اتجاه لا يمكن الركون اليه بشكل مطلق فليس كل المجرمين فقراء ولا كل الفقراء مجرمين، كما يرتبط الفقر وارتباطا وثيقا بالتخلف وهو أحد مخرجات الجريمة، وللفقر أيضا أثر جلي في ارتكاب الجرائم كالنصب والسرقة والاختلاس[2].

ففي بيئة الفقر يرى المجرم نفسه يفتقد إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة فلا خدمات ولا رعاية صحية ولا ضوابط اجتماعية، وقد تكون العشوائيات في المدن الكبيرة خير دليل يقدم لمثل هذه الحالة الرديئة لأنها تمتلئ بجميع ما ذكر وكل ما فيها يمهد الطريق الى الانحراف وارتكاب مختلف أنواع الجرائم.

ب. **البطالة:** إن للبطالة آثار ومسببات مباشرة تشجع على السلوك الاجرامي، بعبارة أخرى إن البطالة تمهد وتسهل الطريق لوجود الاجرام، حيث يلجأ الفرد الذي يعاني من البطالة إلى اتخاذ السلوكات العدوانية اتجاه المجتمع الذي فشل في حمايته وحماية أسرته، فإن فشل المجتمع الذي ترتفع فيه نسبة البطالة يكون أكثر عرضة للضياع والتعرض للجريمة، فعندما يتعرض المجتمع لمثل هذه الظروف من فقر وبطالة ومشاكل اجتماعية فإنه تنعدم فيه فرص تحقيق أي مظهر من مظاهر التطور والتقدم[3].

يقول **سيدرلاند:** إن الفعل الاجرامي يقع عندما يجد الفرد نفسه في الموقف المناسب، أي يجد الفرد نفسه عاطلا عن العمل على الرغم من قدرته عليه وحاجته إليه ورغبته فيه، وهنا يختلط الفرد مع غيره

---

[1]. أمين جابر الشديفات، منصور عبد الرحمان الرشيدي، مرجع سابق، ص2128.

[2]. الزيادي حسين عليوي ناصر، جغرافيا، مبادئ وأسس، دار الإحصاء للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2015، ص ص96– 97.

[3]. حمادي حنان، محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص190.

من العاطلين، فتولد لديهم الرغبة في الانتقام من المجتمع الذي يحملونه المسؤولية عن الواقع الذي يعيشونه ويبرز ذلك من خلال السلوك الاجرامي الفردي أو الجماعي[1].

وأوضحت بعض الدراسات أن البطالة تؤثر بدرجة كبيرة على الأمن الاقتصادي، الاجتماعي، والأمن الجنائي، ومن أهم آثارها على الأمن الاقتصادي والاجتماعي: التفكك الاجتماعي، ضعف الضوابط الاجتماعية، وانعدام الترابط بين أفراد المجتمع، أما على الجانب الجنائي فهناك آثار عديدة ومنها زيادة معدلات ارتكاب الجرائم والسلوكيات المنحرفة بصفة عامة وارتفاع معدلات جرائم الاعتداء على الأموال[2].

ج. **تقلبات الأسعار:** يساهم ارتفاع الأسعار في عجز الأفراد عن تلبية حاجياتهم ونقص القدرة الشرائية لديهم، وهو ما يدفع بهم الى القيام بأفعال اجرامية لتحقيق تلك الرغبات، خاصة السرقة منها والتي يلجؤون إليها نظرا لعجزهم.

د. **سوء توزيع الثروات:** إن توزيع الثروات الاقتصادية بشكل غير عادل يؤدي إلى خلق الشعور بالظلم والتهميش داخل المجتمع، كالتمييز بين الأفراد في مجال الثروة يخلق تيار معارض يشكل مجموعه اجرامية تسعى لفرض نفسها وكيانها والتخلص من مشاكلها التي تتمثل في الفقر أو البطالة أو غيرها من المشاكل ولا يكون هذا إلا باللجوء إلى ارتكاب الجرائم سواء على الأفراد أو الممتلكات العامة[3].

رابعا: أسباب الجريمة.

وهناك عدة أسباب تتدخل في انتشار الجرائم بالأوساط الحضرية ولعل أبرزها ضعف الوازع الديني وغياب مسؤولية المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، حيث كثرت الجرائم وبشكل غير اعتيادي في التجمعات السكنية والمدن الجديدة ومن أهم الاسباب ما يلي:

1. صراع الثقافات:

حيث يبدو للوهلة الأولى أن الثقافات في بلد واحد تكون مشتركة بين الأفراد لكن البحوث الأنثروبولوجية أثبتت عكس ذلك، فمثلا الجزائر تعيش على وقع عدة ثقافات (شاوية، قبائلية، صحراوية ....الخ)، فشساعة المساحة الجغرافية والوسط الاجتماعي ولد لدى الأفراد عدة عادات وتقاليد موروثة من الأجداد على مر التاريخ..

---

[1]. مربرت ديفيد، جغرافيا الجريمة، بيروت، 2001، ص97.

[2]. عبد العزيز بن محمد أحمد بن حسين، البطالة ودورها في إحداث الجريمة، جامعة الملك سعود، نشر بمجلة عرين الأمن (التي تصدر عن كلية الملك فهد الأمنية)، 1428هـ، ص05.

[3]. فؤاد غازي نحيل التميمي، الجريمة المنظمة وأبعادها، الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2002، ص86.

ونظرية صراع الثقافات لعالم الاجتماع والاجرام الامريكي **تورشن سيلين** التي نشرها في كتابه تنازع الثقافة والجريمة في سنه 1938 تحمل جانبا من الحقيقة العلمية التي تلعب تعارض الثقافات والعادات والتقاليد لدى الجماعات والأفراد مما يولد صراعات بين أطراف المجتمع والذي يؤدي بدوره إلى الجرائم.

وكذا عند ترحيل سكان المناطق العشوائية والسكنات الهشة الى تجمعات سكنية جديدة فانهم يجلبون إلى تلك المناطق الحضرية أنماط عيش جديدة قد لا تنسجم وطبيعة تلك المنطقة، فتنشأ الجرائم بالأوساط الحضرية عن طريق ذلك، فالتنوع الثقافي في التجمعات السكنية الحضرية يحمل في طياته العديد من الجرائم[1].

2. غياب مقومات الأمن:

يعرف الأمن بأنه: كل ما يحقق السكينة والطمأنينة والاستقرار ويبعث الهدوء ويبعد المخاوف على مستوى الفرد والجماعة، وترجع للدولة توفير الحماية اللازمة لجميع العائلات حسب المادة 72 من الدستور الجزائري لأنه من الحاجيات المادية الضرورية لتحقيق الراحة النفسية للأفراد لذلك نجد أن التجمعات السكانية إما تخلو من مراكز الشرطة أو تتوفر على امكانيات مادية ضعيفة لا يمكنها مجاراة الكثافة السكانية الكبيرة، مما يسهل من عمليات الانفلات الأمني، وفي كثير من الأحيان تمارس الشرطة مهام الضبط الاداري، هذا راجع للعجز المسجل على مستوى المراكز الأمنية، التي يمكن أن تقوم بعمل الأمور الروتينية لا غير، تشكل هذه المعضلة فائدة كبيرة بالنسبة للمجرمين للإفلات من الرقابة الأمنية وتشكيل عصابات اجرامية تنشط في الجرائم المنظمة خاصة الترويج للمخدرات والمؤثرات العقلية، فقد استغل المجرمون هذا التهاون الأمني لنشر جرائمهم بمختلف أنواعها وأحجامها[2].

3. نقص التهيئة العمرانية:

حيث تعتبر التهيئة العمرانية حسب المادة 02 من قانون التهيئة العمرانية الإطار الاستدلالي للحفاظ على المجال الجغرافي وحمايته، فهي تهدف إلى الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلة والتوزيع، بحكم الأنشطة والموارد البشرية.

تشكل نقص التهيئة العمرانية إلى شعور السكان بالتهميش والاحتقار والتقصير المقصود من السلطات في حقهم ففي كثير من القضايا المماثلة تنتج رد فعل عنيف وغير متوقع من السكان، فنقص الإنارة العمومية والمساحات الخضراء وغيرها من المشاكل التي جعلت المواطنين يشتكون بشكل مستمر عن طريق الاحتجاجات وأعمال الشغب وتحطيم الأملاك العامة وبالتالي ظهور الجرائم المختلفة.

---

[1]. محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص108.

[2]. عز الدين ريطاب، تحليل ظاهرة الإجرام في تجمعات السكنات الجديدة، طالب دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، ص107.

خامسا: الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة.

1. الاتجاه الجغرافي:

يعتقد اصحاب هذا الاتجاه بوجود علاقه ارتباط قوية بين الجريمة وعناصر البيئة الطبيعية والظروف الجغرافية والمناخية والتغيرات التي تطرا عليها من خلال التوزيعات المتباينة لمناطق ومعدلات الجرائم، وإن أهم ما يثير الانتباه في هذا المجال أثر درجات الحرارة وحالة الطقس من رطوبة وأمطار، فبالنسبة لدرجات الحرارة فقد أشار العلماء باحثون أنه تكثر الجرائم في الأجواء الحارة لا سيما في أشهر الصيف لأن درجة الحرارة من شأنها تعطي من النشاط لدى الانسان حيث تكون عواطفه مندفعة أكثر مما يدفع به إلى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم.

وقد أشار العلامة **ابن خلدون** منذ زمن طويل أن المناخ وتقلبات الطقس تؤثر في أخلاق الناس وطبائعهم وأمزجتهم، كما أنه يؤثر على توفير الغذاء وتوفير الراحة الجسمية والنفسية وقد عقد في ذلك مقارنة بين أهلي مصر ومدينة فاس المغربية، فذكر أن المصريين مرحون يحبون اللهو، فيما نجد أن سكان المغرب يخزنون قوتهم لسنوات وقلقين على مستقبلهم.

أما **مونتسكو** في كتابه روح القوانين فقد أشار إلى أثر المناخ على القوانين، وأشار إلى أن معدل الجرائم يزداد في المناطق الحارة ويتناقص في المناطق الباردة، وقد وجد الكثير من العلماء الاوروبيين من أمثال **كتليه وأندريه جيري** أن بعض الجرائم المتمثلة بالاعتداء على الأشخاص كانت أكثر شيوعا في الاقاليم الجنوبية مقارنه بالأقاليم الشمالية، وهذا ما يدل على أنه كلما زادت درجات الحرارة زاد ارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم خاصة في الأوساط الحضرية وهذا ما ينعكس على مختلف الولايات حسب طبيعة الظروف المناخية، وقد وجد الكثير أن جرائم الانتحار تزداد في فصل الربيع والصيف، وإن جرائم المال تزداد في الأجواء الباردة والطقس المخاطر لأن هذه الجرائم تقتضي في ارتكابها هدوء وتدبير[1].

2. الاتجاه البيولوجي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه بوجود علاقة بين التكوين البيولوجي للإنسان والسلوك الإجرامي، ويركز أتباع هذا الاتجاه من أمثال **سيزار لومبير وزو وأنريكي فيري** أن السبب الرئيسي للجريمة والانحراف يكمن في التكوين البيولوجي للإنسان، فالمجرمون يشتركون في صفات فيزيولوجية معينة مثل شكل وحجم الجمجمة وبناء العضلات وشكل الوجه بالإضافة إلى الصفات الشخصية كالمزاج والتصرفات والسلوكيات.

لقد أطلق على هذه النظرية اسم النظرية الوظيفية لأنها حسب **لومبيروز** وأتباعه قامت على أسس ومعلومات علمية كانت حصيلة البحث والدراسات التي توصلت إلى أن الميل للجريمة هو اتجاه موروث وتعود بعض الخصائص الجسمية لهؤلاء المجرمين بصفات الأسلاف، وبالرغم من أنّ أصحاب هذا

[1]. إبراهيم عبد الرحمان، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مكتبة دار العلوم، الرياض، 1985، ص ص111– 112.

الاتجاه قاموا بتعديل بعض الجوانب النظرية إلا أنّ الانتقادات استمرت على هذه الأفكار والمفاهيم ومن أهمها:

- عينة الدراسة كانت منحازة حيث أجريت على مجموعة لها أشكال مميزة من الجيش الإيطالي والسبب في اقترافهم الجرائم يعود لخدمتهم في مناطق تختلف عنهم ثقافيا.
- ربط البناء الجسمي والشبه مع الإنسان البدائي هو افتراض أن الإنسان البدائي يميل إلى الوحشية وهذا يتناقض مع آراء الكثير من الباحثين.
- ولكن بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى تلك المدرسة إلا أنها فتحت أبوابا ومجالات للعديد من الدراسات حول صفات المجرمين[1].

3. الاتجاه النفسي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الإجرامي والانحرافي للأفراد يرجع إلى التكوين النفسي للأفراد ويظهر بشكل واضح في عمليات التنمية الاجتماعية والمعاملة والظروف التي يمر بها الإنسان في مراحل طفولته، فالأشخاص الذين يتعرضون إلى نوع من التربية القاسية والعقوبة، والذين يمرون في طفولتهم بخبرات مؤلمة دون القدرة على مقاومتها ويلجؤون إلى كبت هذه الخبرات في منطقة اللاشعور، وتكون مليئة بمشاعر الغضب والكراهية، وحب الانتقام، وقد تظهر هذه المشاعر وهذا الكبت لاحقا حيث يتم تفريغ تلك الشحنات على شكل انواع من السلوكات الغير مرغوب بها مثل الانحرافات والسلوكات الإجرامية.

وترى مدرسة التحليل النفسي أن أساليب الإجرام تعود إلى صراعات داخلية ومشاكل عاطفية ومشاعر غير مستقرة والشعور بالنقص وعدم الاكتفاء؛ فالبيئة الحضرية تنمي مثل هذه المشاكل أكثر من غيرها فهي تساهم في انتشار الكثير من المظاهر الإجرامية التي تأتي من دوافع نفسية وغريزية لدة المجرمين خاصة الذين لهم مشاكل نفسية وضغوطات في حياتهم[2].

4. الاتجاه الاجتماعي:

تعتبر الجريمة والانحراف ظواهر اجتماعية موجودة في جميع المجتمعات وفي مختلف الأزمان، وهذا ما ينطلق منه أصحاب هذا الاتجاه وبالتالي فإنه يمكن تعلم هذه الظاهرة من خلال طرق متعددة التقليد والاختلاط مع الآخرين وينطبق على تعلم الجرائم ما ينطبق على تعلم أي نوع من السلوك الإنساني، ويربط أصحاب هذا الاتجاه الجريمة والانحراف بنوعية النظام الاجتماعي والثقافي السائد ومدى احترام أفراد المجتمع لهذا النظام، ويدل الكثير من العلماء في هذا الاتجاه أن الجريمة والانحراف تزداد

[1]. محمود التوني القاضي، علم الإجرام الحديث، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، 1960، ص34.

[2]. محمود التوني القاضي، مرجع سابق، ص40.

مع تحرر الفرد من القيم الاجتماعية والأخلاقية وغياب المسؤولية الاجتماعية والمحافظة على المصلحة العامة.

ومن أبرز النظريات التي تؤيد هذا الاتجاه هي النظرية البنائية الوظيفية والتي تؤكد على أنّ التهديد الأمني المجتمعي ما هو إلا حصيلة حدوث خلل في البناء الاجتماعي والوظائف الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية ويعود هذا الخلل الوظيفي إلى عدم تمكن بعض الأفراد والجماعات من إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم بالطرق التي حددتها الأنساق الاجتماعية مما يدفعهم إلى تحقيق ذلك بطرق غير شرعية وغير مقبولة في المجتمع، فالأفراد الذين يرغبون في تحقيق الثروة والمكانة الاجتماعية بالطرق القانونية المشروعة ولكنهم يفشلون في ذلك ويلجؤون إلى سلوكات غير مرغوبة مثل: الاختلاس، التزوير، الاحتيال، وحتى السرقة.

ويرى **ميرتون** أن الجريمة تحدث عندما يحصل تعارض وتصارع الأهداف لتحقيقها فالاهتمام بالأمن الحضري تتبع من الأهداف والطموحات التي تعزرها الحياة في الوسط الحضري وعدم القدرة على تحقيق ذلك يكون بصورة من خلال الطموحات التي يبنيها الفرد في عملية التحضر بالانتقال إلى المدن لتحقيق ذلك وعند الفشل يلجؤون إلى استخدام الطرق الغير مشروعة وجميع السبل لتحقيق ذلك، هذا ما يزيد من ارتفاع معدلات الجرائم بين سكان المدن[1].

5. الاتجاه الاقتصادي:

أما الاتجاه الاقتصادي فيحاول تفسير الاختلال في المجتمعات من خلال وجود اختلالات في النظام الاقتصادي وذلك من انعدام للمساواة والظلم والحرمان، الأمر الذي يؤدي إلى الحقد والكراهية بين المجرمين والمالكين وبين المستغلين ومن يتم استغلالهم، وتشير العديد من الدراسات في مجال الجريمة والانحراف وانعدام الأمن الاجتماعي وكذا تدني مستويات المعيشة وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة والحرمان من العوامل الهامة التي تساهم وبشكل كبير في انتشار الجريمة والانحراف، ومن أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، الدراسة التي أجراها "**بونجر**" في أوروبا، حيث كشفت عن وجود علاقة وثيقة وطردية بين الإجرام وتدني الظروف الاقتصادية التي يتخبط فيها المجتمع ويرى أن انماط السلوك الانحرافي وخصوصا الموجه ضد الممتلكات يعود مباشرة إلى الفقر الموجود في المجتمع الرأسمالي والذي يعود أساسا إلى المنافسة غير عادلة التي تبناها النظام الرأسمالي الاقتصادي والحل في نظره يكمن في إعادة تنظيم وسائل الانتاج وتطوير المجتمعات.

وقد أيد **جوردن** وجهة نظر **بونجر** في أوروبا؛ حيث قد ربط الجريمة بانخفاض الأمن الاقتصادي وقد أعطى أدلة على أهمية العوامل الاقتصادية في عرضه لجرائم "الأحياء الفقيرة"، والجرائم المنظمة،

[1]. السراج عبود، علم الإجرام وعلم العقاب، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 1985، ص ص106– 107.

وهي الجرائم التي تزداد الطلب عليها مثل: القمار، جرائم الشركات والمؤسسات التي تقوم بأعمال غير شرعية لتزيد من أرباحها.

كما أنّ الدراسات التي أجريت في العالم العربي على هذا التوجه توصلت إلى نفس النتائج وذلك بأن غالبية المجرمين والمنحرفين هم من أبناء الطبقات الفقيرة والعاطلين عن العمل[1].

فالعامل الاقتصادي له دور كبير في تفشي الجرائم خاصة في ظل الأفراد بسوء توزيع الثروات والتفاوت في الأجور يدفعهم إلى ارتكاب هذه الجرائم والسلوكات المنحرفة الغير مرغوب بها داخل المدن والمجتمعات.

خلاصة الفصل:

بعدما تطرقنا إلى النقاط المتعلقة بالجريمة في هذا الفصل تبين لنا أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية قديمة وليست حديثة، حيث تناولتها العديد من الاتجاهات وقامت بتفسيرها، فالجريمة لها العديد من العوامل والأسباب الكامنة وراء حدوثها ومنها العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية....الخ، وهذا ما جعل ارتفاع معدلاتها بشكل كبير في الأوساط الحضرية.

[1]. السراج عبود، مرجع سابق، ص204.

الفصل الثالث:

الإنعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية بالأوساط الحضرية

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم أنواع الجرائم انتشارا في المجال الحضري؛ وذلك لإضفاء المزيد من الأفكار حول أنواع الجرائم وتوزيعها على المستوى المجالي والحضري وكذا طرح مختلف الانعكاسات والآثار التي تترتب عن الجريمة.

أولا: أنواع الجرائم في الوسط الحضري.

الجرائم الحضرية كثيرة ومتعددة، وأيضا متغيرة على الدوام ويصعب حصرها بصورة عامة نستطيع القول أن كل الأنماط الإجرامية المسجلة في بيانات الإحصاء الجنائي موجودة أغلبها في النسيج الحضري، وعليه يمكن التركيز على الأنماط الإجرامية التالية:

1. الجرائم على الأموال والممتلكات:

وهي تلك الجرائم التي تنطوي على سلب المال العام والخاص والتعدي على الممتلكات بقصد التملك، كجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير والتخريب وغيرها من الجرائم الأخرى والتي يكثر انتشارها في البيئة الحضرية، حيث سجلت مصالح الأمن لسنة 2015 نسبة حوالي 76.63% بالمدن الجزائرية، وذلك لخصوصية المدينة التي تتميز بكبر حجم سكانها وضخامة أبنيتها وسعة مساحة المنازل وعدم خضوعها إلى تخطيط حضري يؤمن سلامتها من التعرض للجرائم فضلا عن اختلاف بعض الخصائص والسلوك عند أبناء المدن والتي بدأت تظهر عليها علامات النزعة الفردية على طبيعة العلاقات بين أفرادها وقلة الصلات الاجتماعية حتى بين مشاغل الناس في المدينة؛ أدى ذلك إلى إضعاف العلاقات بين أفراد المجتمع.

2. جرائم العرض:

تعد جرائم العرض من المشكلات الخطيرة التي تهدد أمن المجتمع الحضري وسلامته وتعرضه إلى أخطار التفكك والانهيار حيث قدرت نسبتها بـــ: 59.26% ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

- ضعف القيم الأخلاقية وسوء التنشئة الاجتماعية نتيجة ضعف في التماسك الأسري وقلة الضبط الاجتماعي للأسرة، وكذا انتشار الفقر والبطالة بشكل كبير في المجتمع الحضري مما يؤدي إلى ممارسة الدعارة باعتبارها مصدر عيش لكثير من النساء والرجال الذين يرون فيها الملاذ الأخير للخروج من دائرة الاحتياج والعوز المالي.

- أزمة السكن التي تطال غالبية المدن وما يترتب عنها من إقامة أكثر من عائلة في مسكن واحد مما يساعد على كثرة الاختلاط بين الجنسين والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الجريمة[1].

3. الجرائم على الأشخاص:

تعد الجرائم التعدي على الأشخاص الأكثر انتشارا في المدينة ومن أبرز المشاكل التي أصبحت تؤرق الأفراد داخل المدن ويعود ذلك لارتباطها بالسلوك اليومي للأفراد وعلاقتها المباشرة بالتنشئة الأسرية التي تؤثر على السلوك إما بالإيجاب أو السلب. كما تلعب الظروف الخارجية منها ضعف وسائل الضبط الاجتماعي من جهة وتدني مستويات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع من جهة اخرى التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم بحيث تعرض المجتمع إلى اضطراب وفقدان الثقة وضياع الأمن الاجتماعي وتصدع القيم والأخلاق الحميدة وتفشي الأخلاق التي تضر بالمجتمعات يكثر هذا النوع من الجرائم في مختلف أحياء المدينة أين تكثر المشاحنات والصراع بين السكان نتيجة تراجع المستوى المعيشي بها وانعدام المرافق الأساسية انتشار المساكن العشوائية بها وكذا زيادة الكثافة السكانية بالإضافة لانتشار الفقر والبطالة والعصابات الإجرامية التي تسعى لفرض سيطرتها بالقوة من خلال ممارسة أشكال العنف منها الضرب لهذا وجب على هيئات المدينة البحث عن أساليب أكثر أمانا للحد من انتشار هذا النوع من الجرائم[2].

4. المخدرات:

تعد المخدرات من الجرائم التي أصبحت تلازم المجتمعات وهي من أخطر الجرائم انتشارا في الوسط الحضري وقد أصبحت تهدد أمن المجتمعات نظرا لأنها تأثر على العقل وتفقد الإنسان توازنه وإدراكه بما يحيط حوله، كما تعتبر سبب مباشر لكثير من الجرائم منها السرقة، القتل، التهريب وغيرها من الجرائم الأخرى وتعد البيئة الحضرية المنطقة التي تشهد أكثر انتشار لهذا النوع من الجرائم نظرا لسهولة اختباء مروجي ومدمني المخدرات داخل النسق الاجتماعي الحضري والذي يتميز بسطحية العلاقات الاجتماعية والعزلة الاجتماعية وهذا في ظل وسائل الضبط الاجتماعي لا سيما في المناطق والأحياء المتخلفة بالمدينة والتي تعتبر أوكاراً حقيقية لانتشار ظاهرة المخدرات واتساعها على أكثر نطاق وذلك نظرا لما تعانيه هذه الأحياء من انعدام تام لكل مقومات الحياة الحضرية سواء من خدمات صحية أو اجتماعية أو حتى ترفيهية أو مساكن لائقة وكذا انتشارا البطالة والفقر وسط هذه الأحياء والتهميش الذي يعاني منه قاطني هذه الأحياء مما يدفعهم إلى التجارة بالمخدرات وكذا الإدمان عليها لكسب قوتهم

[1]. بهية بن صغير، أساليب مواجهة الجريمة الحضرية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة 02، الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017، ص ص46– 47.

[2]. بهية بن صغير، مرجع سابق، ص47

والرغبة في تحسين مستواهم المعيشي وإن الشيء المحير والمقلق أيضا هو انتشار هذه السموم وسط فئة الشباب خاصة المراهقين منهم وهو الأمر الذي ساهم في انتشار وارتفاع حدوث الجرائم في الأوساط الحضرية[1].

5. القتل:

القتل وهو عملية مدبرة يقوم بها شخص ضد شخص اخر ويعتبر الشأن من هذه العملية هو إرهاق روح الفرد و القضاء عليه و إنهاء وجوده كليا، والقتل يقع إذا كانت محاولة القتل ناجحة فتحاجها يدعو الإجرام الإطلاق عليه جريمة القتل أما إذا كانت المحاولة غير ناجحة في التخلص من حياة الفرد المستهدف فإن هذه العملية تسمي بمحاولة القتل، وتعتبر جريمة القتل من أخطر الجرائم ارتكابا على وجه الأرض و التي اصبحت أكثر انتشارا في السنوات الأخيرة خاصة في المدن الحضرية فجريمة القتل هي جريمة مدانة من قوانين الأرض والسماء وقد تتعدد الأسباب التي تؤدي للقتل ولكن النتيجة تكون واحدة إلا وهي إرهاق الأخرين[2].

6. جرائم التخريب:

وتعتبر جرائم التخريب من أكثر الظواهر الحضرية انتشارا وهي مجموعة من الأفعال التخريبية التي تمس الممتلكات العامة أو الخالصة والتي قد يقوم بها عادة المجموعات الشبابية الإجرامية أو حتى بعض الأفراد.

وتستهدف هاته الأعمال التخريبية المؤسسات الاجتماعية أو الخدماتية وسائل النقل العمومي الملاعب وحتى على مستوى الشوارع والطرقات فهي تستهدف الممتلكات العامة على اختلاف أنواعها وكذا الممتلكات الخاصة مثل المساكن، المركبات والمحلات التجارية وأبدر مظاهر ذلك التي تتبع المباريات الرياضية أو حفلات عامة وحتى التجمعات الشبابية و تعتبر جرائم التخريب من أخطر الجرائم على الوسط الحضري فهي تمس بطابعة الجمالي فعند القيام بمختلف عمليات التخريب فإنها تنعكس على النسيج الحضري وكما تكمن خطورتها في كونها لها "طابع العدوي" حيث إذا لم يوضع لها حد فإنها سوف

[1]. بهية بن صغير، مرجع سابق، ص48.

[2]. محمد الحسن إحسان، علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص115- 117.

تنتقل تدريجيا إلى اماكن اخرى من الوسط الحضري لأن الفاعلين ينتقلون من مكان لآخر و ذلك لتوسيع افعالهم واحداث الفوضى داخل الوسط الحضري[1].

7. الجرائم الإلكترونية:

يرتبط مصطلح الجريمة بالسلوك العدواني لإلحاق الأذى بأطراف أخرى ونظرا للانتشار الواسع للتكنولوجيا. فقد أدى استخدامها غير السليم إلى ظهور ما يعرف بالجريمة الإلكترونية.

إن الجريمة الإلكترونية أو الجرائم السيبرانية هي الجرائم التي ترتكب ضد الأفراد أو الجماعات مع الدافع المتمثل في الإضرار بسمعة الضحية أو التسبب بالأذى النفسي أو فقدان الأموال أو المعلومات عن طريق استخدام الأنترنيت والأجهزة الإلكترونية.

ويستخدم مصطلح الجريمة الإلكترونية لوصف أي نشاط غير قانوني باستخدام الكمبيوتر أو الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية لوحدها أو باستخدام شبكة الانترنت لتنفيذ الجريمة و يستخدم مجرمو الانترنت العديد من الأدوات غير قانونية وذلك باستخدام برامج أو أجهزة للتجسس و رصد و تسجيل كلمات السر، وتمكن أنشطة التجسس من قرصنة وسرقة بيانات شخصية أو قرصنة نظام كمبيوتر وجعله متاح للمستخدمين الغير مصرح بهم، التوجيه الاحتيالي بتوجيه وتحويل الاتصال من موقع ويب شرعي إلى موقع يتحكم فيه متسلسل مجرم وهناك العديد من التعريفات إلا أنها تتفق على استخدام وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال لإلحاق الأذى بالأفراد سواء كان ماديا أو معنويا وقد يكون الضحية فردا أو مؤسسة أو دولة.

وتعدد أساليب ارتكاب الجريمة الإلكترونية منها الاختراق والذي هو الدخول الغير مصرح بع أو غير المشروع لنظام المعالجة الآلية للبيانات وذلك عن طريق انتهاك الإجراءات الأمنية، وأيضا الافتراق باستخدام البرامج او عن طريق التقاط كلمات السر وقرضتها أو التفتيش في مخلفات التقنية وانتحال شخصية الأفراد[2].

كما أنه هناك عدة تصنيفات أخرى لأنواع الجرائم منها:

---

[1]. احسن مبارك طالب، الجرائم الحضرية والجرائم المستحدثة الماهية والتطور محاضرة مقدمة في الجلفة العلمية الجرائم المستحدثة والسلوك الإجرامي، قسم البرامج التدريبية، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص ص12– 13.

[2]. بن جدو بن علية، دار عياش، الآثار الاقتصادية للجريمة الإلكترونية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلدة، العدد01، جامعة بومرداس الجزائر، 2022، ص ص560ــ 561.

التصنيف الاجتماعي للجريمة:

- جرائم ضد الممتلكات: كالسرقة وتخريب الممتلكات.
- جرائم ضد الأفراد: كالقتل بكل أشكاله والضرب.
- جرائم ضد الدين: كالاعتداء على أماكن العبادة أو الإخلال بالنظام فيها.
- جرائم ضد الأسرة: كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.
- جرائم ضد المصادرة الحيوية للمجتمع: مثل الصيد في غير موسمية أو تبديد ثروات المجتمع .

كما تم تقسيم الجرائم في القانون الجزائري إلى عدة تقسيمات و منها ما يلي[1]:

- الجريمة المدنية تطرقت المادة 124 من القانون المدني فهي كل عمل أي كان يرتكبه المرء ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض .
- فالجريمة التأديبية: وهي الأخطاء الإدارية أي قيام الموظفين بالإخلال بالقانون الذي يخضع له كاختلاس أموال الدولة مثلا:
- تقسيم الجريمة حسب الفاعل القاعدة العامة أن قانون العقوبات يطبق على الجميع وتسمى بجرائم قانون العقوبات إذا ارتكبها شخص مدني أما إذا ارتكبها شخص عسكري تسمى جرائم عسكرية وتطبق عليه الأحكام العسكرية وفقا لقانون القضاء العسكري الصادر وفق للأوامر رقم 28/71.
- تقسيم الجريمة حسب الجسامة: وهو التقسيم المعتمد في المادة الخامسة من قانون العقوبات وقد قسمت حسبه إلى الجناية. الجنح والمخالفات وقد حددت المادة 5 من نفس القانون العقوبات المقررة لكل نوع من فنصت على التالي: الجناية، الإعدام، السجن المؤبد، السجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات وعشرين سنة.
- الجنح: الحبس من يوم حتى شهرين على الأكثر

تقسيم الجريمة حسب الركن المعنوي: وفيها العمدية والغير عمدية

- تقسيم الجريمة حسب الركن المادي وفيها الجريمة الإيجابية والسلبية والجريمة الوقتية والجريمة البسيطة[2].

[1]. نجيب بوالماين. الجريمة والمسألة السوسيولجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه شعبة علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة. 2007ـــ2008 ، ص106

[2]. نفس المرجع، ص ص104ـــ 105

ثانيا: التوزيع على المستوى المجالي والحضري

شكل موضوع التوزيع المجالي للجريمة بالمجال أحد المواضيع العامة في سوسيولوحيا الظواهر الحضرية، حيث أصبح المجال موضوعا هاما ومركزيا في العلوم الاجتماعية وذلك لما ينطوي عليه من وضائف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية. فقد أصبح المجال إحدى المعالم التي تشهد العديد من الجرائم بمختلف أحجامها وأشكالها[1].

فالجريمة من بين أهم المشاكل التي يتخبط فيها المجتمعات في الوقت الراهن ويظهر ذلك من خلال الارتفاع الغير مسبوق له خاصة في السنوات الأخيرة خاصة في المدن الحضرية وهذا ما برز اختلاف في توزيع أنماط الجرائم بين المدن والأرياف، وهذا ما نجده بارزا في المجتمع الجزائري بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة.

إن نسب الإجرام و شتها و قسوتها في المدن أعلى منها في الأرياف فالولايات الأكثر تحضرا هي التي تولد أعلى نسبة للداخلين إلى السجون لأن المدينة بحكم أسلوب انتحالا وقيمها الاستهلاكية وإعلامها المثير ذي الخطاب.

الخطاب المزدوج الذي يثير مزيد من الاحتياطات والاكتظاظ السكاني فإنه يمهد الطريق ويشكل مجالا مناسبا للسلوك الإجرامي والانحرافي فقد أضحت المدينة تشهد نسب عالية من الجرائم في الوقت الراهن وذلك من جراء تعرض الفرد إلى التغير الاجتماعي الناجم عن الانحلال والانفلات من الرقابة الاجتماعية وضعف الرابطة الاجتماعية والوازع الديني[2].

ولكن هذا لا يعنى أن الريف خالي تماما من الجرائم ولكن ليست بالعدد الذي تعرفه المدن .

فالدراسة التي قام بها مصطفى زيكيو أوضحت أن هناك جرائم تقع في الأرياف منها جرائم الاعتداءات على الأشخاص وغالبا ما تنشب بين الخلاف حول حدود الملكية أو الرعي في ملكية الغير أو خلافات حول الميراث أما الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات في الريف غالبا ما تتعلق بسرقة المحاصيل الزراعية أو سرقة المواشي.

---

[1]. حنان حمادي، محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص184

[2]. إلهامي فاطمة الزهراء، كمتي السعيد، التوزيع المجالي للجريمة: دراسة مقارنة بين المجالين الحضري والقروي–حالة منطقة خنيفرة، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الرابع، العدد الثامن، ماي 2020، ص24.

بارتفاع نسب الجرائم في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية يرجع نسب الجرائم في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية يرجع لعدة أسباب منها الاختلاف في طبيعة العلاقات السائدة بين الأفراد فنجد أن العلاقات في المدينة هي علاقات ثانوية تسودها السطحية على نقيض مما هو في الريف أين توجد علاقات أولية كالقرابة.

كما أن الفرد في البيئة الريفية له وظيفة إنتاجية فإذا لم يعمل في أرضه سيعمل في أرض غير لكي يوفر حاجياته وفي المقابل نجد ان في المدينة فإن الفرد العاطل عن العمل يصعب عليه تأمين حاجياته مما يلجأ إلى السلوكات الإنحرافية والإجرامية لتحسين أوضاعه.

كما تنشر في المدينة العديد من أنواع الجرائم كالقتل والسطو والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة. اختلاس الأموال وكذا جرائم التزوير وتزييف العملة والتي تعد من جرائم التقدم الحضري الحديث فهي ترتبط بتقدم العلوم والتكنولوجيا، ومن أهم العوامل التي ساعدت على تفاقم مثل هذه الجرائم في المدن لعل وأهمها نقص في التنشئة والضبط الاجتماعي في المدن كثرة المجالات التجارية مما يجعل أصحابها عرضة لجرائم السطو و السرقة. اختلاط سكان المدينة وعدم تجانسهم الاجتماعي والثقافي وكذا الاقتصادي[1].

فالمدن أصبحت مسرحا للعديد من الجرائم المختلفة الأشكال والأحجام وذلك مقارنة بالأرياف والتي تتدنى فيها مستويات الجريمة فنادرا ما تقع جريمة بالريف في المقابل أن المدن تشهد على جرائم يوميا وفي كل الأوقات.

ثالثا: الانعكاسات الاجتماعية للجريمة.

إن التطور الحضري الذي شهده العالم ساهم في سرعة نمو المدن في مختلف المجالات وبالتالي مما أدي إلى العديد من التغيرات التي طرأت على المدينة والذي أفرز بدوره العديد من المشاكل والظواهر الاجتماعية الخطيرة ومن أبرز تلك الظواهر الاجتماعية نجد في مقدمتها الجريمة وقد كان لها العديد من الانعكاسات على حياة الأفراد داخل المجتمعات ومن الانعكاسات الاجتماعية للجريمة الحضرية نجد تنامي شعور الفرد الحضري بضعف الأمن والاستقرار مما يجعله يعيش في خوف دائم على بيئته وأبناءه وأمواله فقد أصبح فاقدا للطمأنينة و يعيش في حالة من الذعر والخوف حتى عندما يقومون بالتجول في أحيائهم أو حتى قضاء حوائجهم، كما أن ارتفاع الجريمة في الوسط الحضري يضعف ثقة المواطن اتجاه

[1]. زيكيو مصطفى، الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري. جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 20، العدد 04، 2021، الجزائر، ص ص32_34

الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحتها و هذا ما يزيد من قطع العلاقة بينهما بحيث يصبح المواطن يبحث عن أساليب أخرى لحماية نفسه وممتلكاته من الجريمة[1].

ففي ظل انتشار الجرائم أصبحت العلاقات بين الأفراد أو الجيران أو حتى الأقارب تمتاز بالسطحية أو هي علاقات شبه متقدمة وهذا ما أدى إلى العزلة الاجتماعية فأصبح الأفراد يعانون من انعدام الثقة مع الآخرين.

فانتشار مختلف الجرائم يؤدي إلى فساد بالأخلاق وتحويل الشباب إلى عناصر غير فعالة في مجتمعاتهم فكل ما يرمون إليه هو إرضاء رغباتهم بأي وسيلة كانت، فقد أصبحت الجرائم تشكل تهديدا مباشرا لأمن المجتمعات وما تحدثه من اضطرابات داخل نسقه فقد أصبحت تزعزع ثقة الأفراد حتى في مجتمعاتهم، إن شعور الأفراد بالخوف وعدم الطمأنينة نتيجة تفشي الجريمة يؤدي إلى إضعاف مردودية وإنتاج الفرد على أكمل وجه وهذا ما ينعكس سلبا على المجتمع[2].

رابعا: الانعكاسات الاقتصادية والمجالية للجريمة.

إن التكاليف المادية للجريمة كثيرة ومتعددة للغاية فمنها تكاليف مادية مباشرة وتكاليف غير مباشرة، ولعل أهم التعرض الدائم للأفراد لمختلف الجرائم جعلهم يفكرون دائما في تغيير مساكنهم ومجالات عطلهم وهذا ما يؤثر على حياتهم في الوسط الحضري.

كما أن الاعتمادات المالية التي ترصدها العديد من الدول لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها، وإنما تعتبر على حساب خدمات أخرى كالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الواجب تقديمها للأفراد، كما أن الجرائم التي تستهدف الممتلكات العمومية لها آثار اقتصادية عديدة على الدولة.

كما أن المبالغ التي تصرف على الدعارة والمخدرات والمقامرة تشكل أيضا نوعا من أنواع التكلفة المادية ذلك لأن الأموال التي توظف لهذه الأغراض كان من الممكن إنفاقها في أنشطة إنتاجية مفيدة للمجتمع، كما أن هناك جرائم تعتبر ضمن التكلفة المادية غير المباشرة للجريمة مثل: الرشوة والتسهيلات في الأمور التجارية و غيرها من الأمور التي تعرقل من تنمية و تطور المجتمع[3].

---

[1]. بهية بن صغير، مرجع سابق، ص48

[2]. الطيب بلواضح، الجريمة المنظمة بين الآثار وسبل المواجهة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمانغست، جامعة مسيلة، العدد04، جوان 2013، ص66

[3]. سامية عزيز، عيساوي، الجريمة من متطور سوسيولوجي، الأسباب والآثار، مجلة دراسات في سيكولوجي الانحراف، مجلة دولية نصف سنوية، المجلد 06، العدد01، الجزائر، 2021، ص ص134- 135.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل تبين أن انتشار الجرائم بمختلف انواعها من جرائم، وسرقة ومخدرات وحتى الجرائم الالكترونية لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية وحتى مجالية على الحياة الحضرية في المدينة؛ مما ينعكس على جودة الحياة الحضرية.

الجانب الميداني

الفصل الرابع:

جمع وتحليل وتبويب البيانات الشخصة

وبيان الانعكاسات الاجتماعية للجريمة

الفصل الرابع: جمع وتحليل وتبويب البيانات الشخصية وبيان الانعكاسات الاجتماعية للجريمة

تمهيد:

من خلال من تطرقنا إليه في الفصول السابقة حول انعكاسات الجريمة بمجتمع المدينة وتأثيرها على الحياة الحضرية وكذلك توزيع وأنواع الجريمة في الوسط الحضري فإننا في هذا الفصل سنتطرق لتحليل بيانات على الأسلوب الكمي في عرضها من خلال الأرقام والنسب المئوية باستخدام البرنامج الإحصائي spss، ثم قمنا بتحليلها وفق الأسلوب الكيفي والذي يعتمد على القراءة السوسيولوجية للبيانات.

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجدول (01): يوضح سن أفراد العينة

السن	التكرار	النسبة%
]20 -31[	20	%33.3
]31 -41[	20	%33.3
]42 -52[	12	%20
]53 -63[	06	%10
64 فما فوق	02	%3.3
المجموع	60	%100

يوضح الجدول أن الفئة من]20-41[هي الفئة المستهدفة الأعلى نسبة وقد قدرت بـــ: 33.3% وهذا ما يعتبر سن الرشد والذي يكون فيه الفرد متزنا ومكتملا، كما أن أغلبية مجتمع الدراسة هي الفئة الأكثر وعيا بآثار وانعكاسات الجريمة على مستوى مساكنهم وحياتهم بالمدينة.

أولا: جمع وتحليل البيانات الشخصية وبيانات الانعكاسات الاجتماعية للجريمة

الشكل رقم 01: سن أفراد العينة

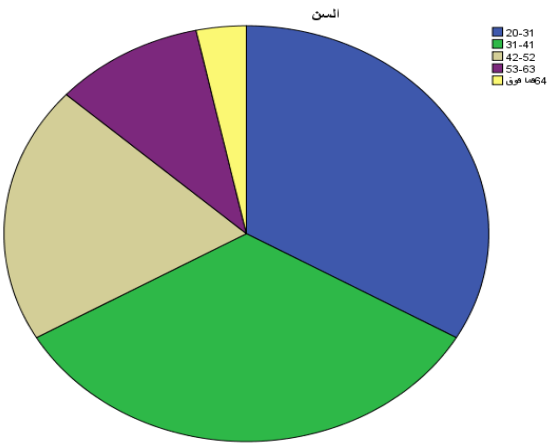

الجدول (02): يوضح الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	24	%40
أنثى	36	%60
المجموع	60	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أن فئة الإناث قدرت ب 60٪ في حين أن نسبة الذكور قدرت بـــ: 40٪ وهذا ما يوضح أن فئة الإناث قد مستها الجريمة بصفة عالية، كما أن طبيعة التواصل كانت مع الإناث الأكثر ذلك بالنسبة للباحثة، وقد كانت لنا انعكاسات عديدة على الحياة الحضرية بصفة عامة وحياة الأفراد بصفة خاصة.

الشكل رقم 02: يوضح الجنس

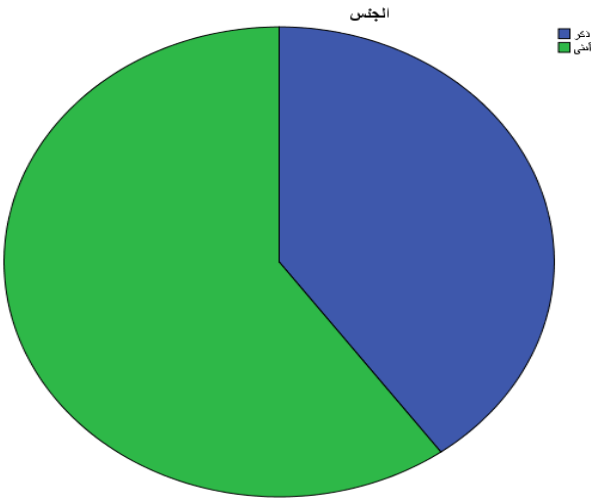

الجدول (03): يوضح الحالة المدنية للمبوحثين.

الحالة المدنية	التكرار	النسبة%
أعزب	19	%31.7
متزوج	34	%56.7
مطلق	07	%11.7
المجموع	60	%100

يتضح لنا من خلال البيانات الورادة في الجدول (03) أن نسبة المتزوجين تحتل المرتبة الأولى وذلك بنسبة 56.7٪ ثم تليها نسبة العزاب وذلك بنسبة 31.7٪ ثم أخيرا نسبة المطلقين بـــ: 11.7٪. ما يبين أن الفئة الأكثر حرصا على الجريمة هم الأسر وأرباب الأسر، كما أنهم أكثر دراية بخطورة هذه الجرائم على الأبن وممتلكاتهم. كما ان الاستمارة قد وزعت لمجموع الأسر القاطنين بالأحياء التي تكثر بها الجرائم.

الشكل رقم 03: يوضح الحالة المدنية للمبحوثين

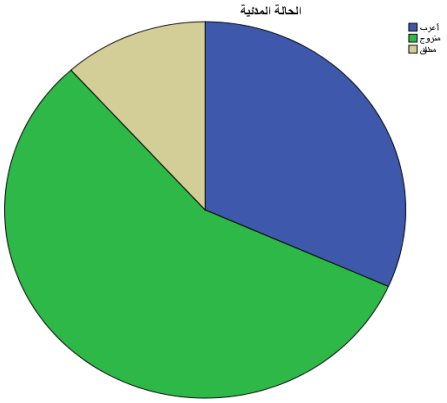

الجدول (04): يوضح المستوى التعليمي للمبوحثين.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
ابتدائي	06	%10
متوسط	24	%40
ثانوي	17	%28.3
جامعي	13	%21.7
المجموع	60	%100

من خلال الجدول اعلاه والذي يوضح البيانات المتعلقة بالمستوى التعليمي للمبوحثين، فقد تبين ان نسبة المستوى المتوسط والتي تقدر بـــ: 40٪ تأتي في الدرجة الأولى ثم تليها نسبة المستوى الثانوي والتي تقدر بـــ: 28.3٪ ثم تأتي بعد ذلك مستويات الجامعي نسبة تقدر بـــ: 21.7٪ ثم أخيرا الابتدائي نسبة 10٪ ومنه ما يوضح أن ارتفاع نسبة المستوى المتوسط تبين المستوى الاجتماعي والتعليمي البسيط لأغلبية أفراد مجمع البحث.

الشكل رقم 04: يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

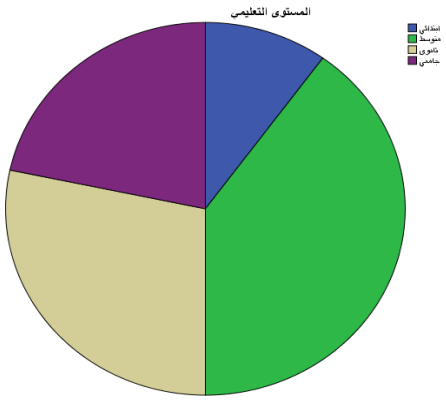

الجدول (05): يوضح بيانات الاقدمية في الحي لأفراد العينة.

الأقدمية في الحي	التكرار	النسبة%
05- 10 سنوات	16	%26.7
10- 15 سنة	31	%51.7
15- 20 سنة	13	%21.7
20- 30 سنة	00	%00
المجموع	60	%100

من خلال الجدول الذي يوضح الأقدمية في التواجد في الحي والذي قمنا بتوزيع الاستمارة للأسر القاطنين به حيث نجد أن من 10 إلى 15 سنة تحتل النسبة الأعلى والتي تقدر بـــ: 51.7٪ وتليها من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 26.7٪ و بعدها من 15 إلى 20 سنة وذلك بنسبة 21.7٪ في حين أن من 20 إلى 30 سنة جاءت بنسبة 0٪ وذلك لأن أحياء المنطقة الغربية هي أحياء حضرية جديدة النشأة.

الشكل رقم 05: يوضح الأقدمية في الحي لأفراد العينة

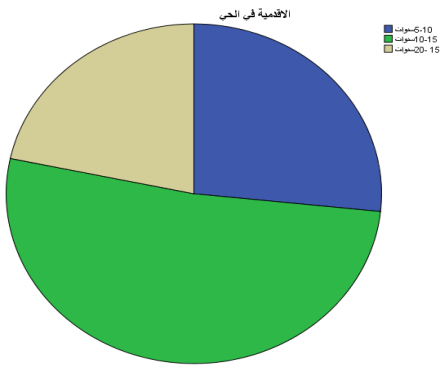

الجدول (06): يوضح نوع السكن للأفراد.

موع السكن للأفراد	التكرار	النسبة%
جماعي	25	%42.5
فردي	35	%57.44
المجموع	60	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السكن الفردي قدرت بـــ: 57.4٪ وذلك اعلى من نسبة السكن الجماعي والتي قدرت نسبتها بـــ: 42.6٪ هذا ما يوضح أن أغلبية أفراد العينة يفضلون السكنات الفردية وذلك لأن السكنات الجماعية تكثر بها المشاكل الاجتماعية لعل وأبرزها الجرائم المنتشرة.

الشكل رقم 06: نوع السكن

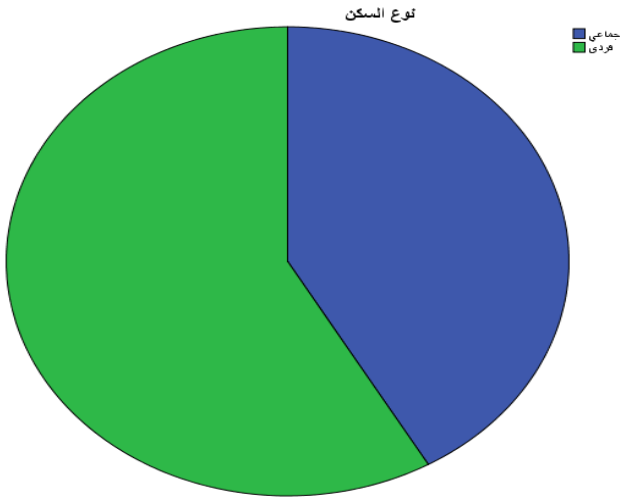

المحور الثاني: تحليل بيانات حول الانعكاسات الاجتماعية للجريمة.

الجدول(07): يوضح علاقة الأقدمية في الحي بحدوث الجرائم في الحي.

الحي الذي يقطن به يشهد جرائم	الاجابات				المجموع	
الأقدمية في الحي	نعم		لا		تكرار	نسبة مئوية
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة%		
05- 10 سنوات	09	%26.7	07	%43.8	16	%100
10- 15 سنة	23	%51.7	08	%25.8	31	%100
15- 20 سنة	08	%21.6	05	%30.4	13	%100
20- 30 سنة	/	/	/	/	/	/
المجموع	40	%100	20	%100	60	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن السنوات من 10_15 سنة في اكث نسبة للأقدمية في الحي والتي كانت إجابتها ب نعم حول ان الحي يشهد العديد من الجرائم ثم تليها من 5 _10 وذلك بنسبة 26.7٪ بعدها من 15 إلى 20 سنة وذلك بنسبة بـــ: 21.6٪ في حين أن عند إجابات لا كانت أكبر نسبة لـــ: من 5 _10 سنوات وهذا ما يفسر أن كلما كانت سنوات التواجد في الحي أكثر كلما يشهد قاطني الأحياء بارتفاع معدلات الجريمة.

الجدول (08): يوضح أهم الجرائم التي يشهدها الحي.

أهم الجرائم في الحي	التكرار	النسبة%
سرقة	22	%36.7
مخدرات	26	%43.3
تعدي	04	%6.7
عصابات أحياء	08	%13.3
المجموع	60	%100

من خلال الجدول نجد أن من أكثر الجرائم التي يشهدها الحي هي المخدرات وذلك نجد عصابات الأحياء بنسبة 43.3٪ ثم تليها جرائم السرقة وذلك بنسبة 36.7٪ بعدها نجد عصابات الأحياء بنسبة

13.3٪ وأخيرا جرائم التعدي بـــ: 6.7٪ هذا ما يوضح لنا أن جرائم المخدرات أصبحت منتشرة في سنوات أخيرة وبصفة كبيرة خاصة في أحياء وذلك لسهولة الحصول عليها وترويجها كما أن الحي الذي ثم اختياره يشهد ارتفاع كبير في بيع واستهلاك المخدرات كما يشهد أيضا ارتفاعا في معدلات السرقة وبمختلف أنواعها سواء على المنازل أو المحلات أو حتى المرافق وهذا يتم بتكوين عصابات الأحياء والذي أصبح لديهم تأثيرا سلبيا خاصة على السكان.

خريطة 02: توضح أكثر أنواع الجرائم انتشارا بمنطقة الكورس

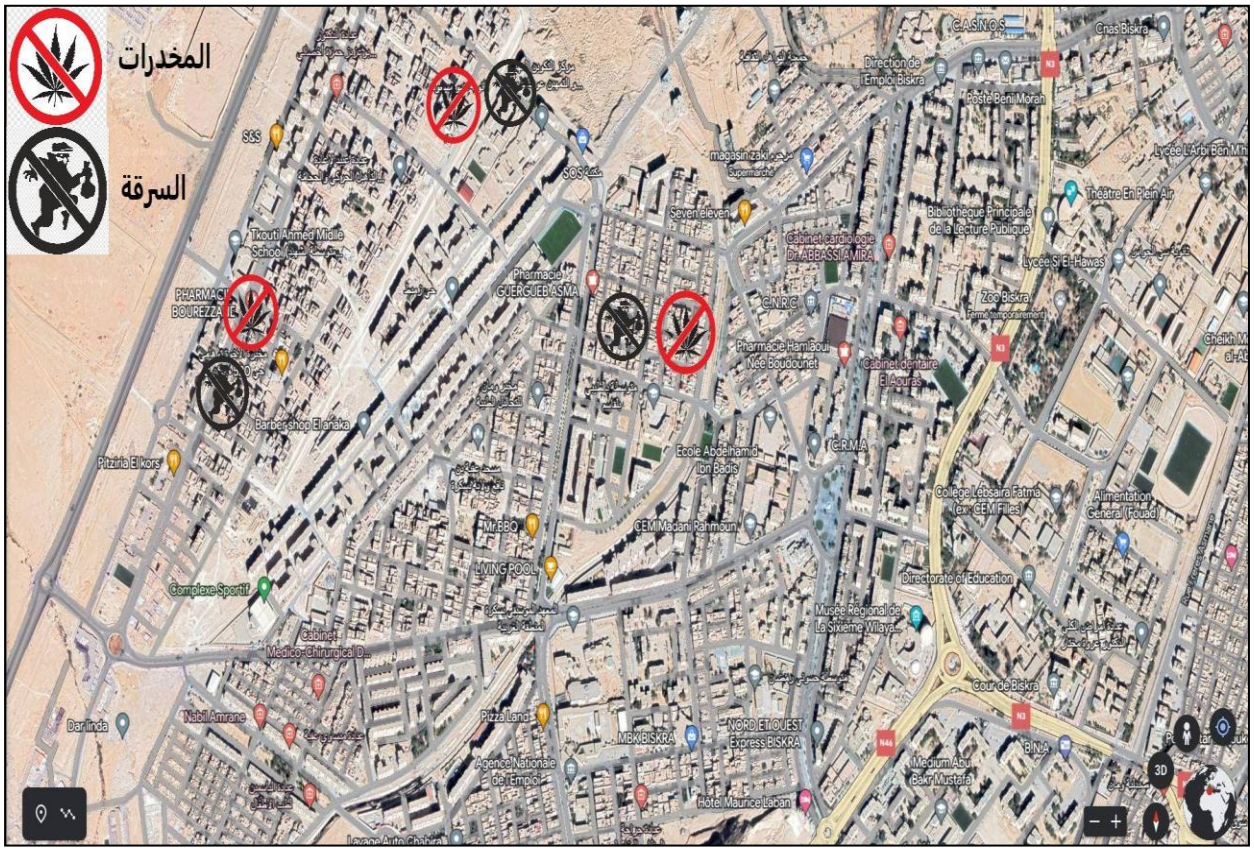

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول (09): يوضح أكثر الفئات تعرض للجريمة.

أكثر الفئات تعرضا للجريمة	التكرار	النسبة%
الأطفال	04	%6.7
شباب	30	%50
كهول	13	%21.7
الكل	13	%21.7
المجموع	60	%100

يوضح الجدول أعلاه أكثر الفئات تعرض للجريمة حيث يتضح أن أعلى نسبة للمتعرضين هم فئة الشباب وذلك بنسبة 50٪ ثم يليها الكهول وفئة الكل حيث يختلون نفس النسبة والتي قدرت بـــ: 21.7٪ وأخيرا فئة الأطفال وذلك بنسبة 6.7، ويتبين لنا من خلال هذا الجدول أن فئة الشباب أكثر تعرض للجريمة وذلك لأنهم الفئة أكثر انتشارا واختلاطا بواقع الجرائم في الأحياء بالمدينة.

الجدول (10): يوضح علاقة المستوى التعليمي بأسباب انتشار الجريمة.

أسباب انتشار الجريمة	غياب مصالح الأمن		اختلاط سكان الحي		التنشئة الاجتماعية		الفقر		المجموع	
المستوى التعليمي	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
ابتدائي	03	%50	01	%16.7	00	%00	02	%33.3	06	%100
متوسط	10	%41.7	08	%33.3	02	%08.3	04	%16.7	24	%100
ثانوي	10	%58.8	06	%35.3	01	%5.9	00	%00	17	%100
جامعي	06	%46.2	05	%38.5	02	%15.4	00	%00	13	%100
المجموع	29	%48.3	20	%33.3	05	%8.3	06	%10	60	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن عامل غياب مصالح الأمن أكثر الأسباب المؤدية لانتشار الجريمة وذلك بنسبة 48.4٪ وتليها نسبة 33.3 لعامل اختلاط سكان الحي في حين يأتي عامل الفقر والتي قدرت بنسبة بـــ: 10٪ وأخيرا عامل التنشئة الاجتماعية بنسبة 8.3٪ أما بالنسبة للفئة التي صرخت أن

غياب مصالح الأمن نجد أن المستوى الثانوي يختل أعلى نسبة والتي قدرت بـــ: 58.8٪ ويليها المستوى الجامعي وذلك بنسبة 46.2٪ هذا ما يوضح الوعي الكامل بأضرار ومخلفات الجريمة بالحي ومنه نستنتج ارتفاع المستوى التعليمي بعد دافعا لمعرفة خطورة ظاهرة الجريمة على المجتمعات.

الجدول (11): يوضح تأثير الجرائم على الساكنة.

تأثير الجرائم على الساكنة	نعم		لا		المجموع	
السن	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
]31 -20]	13	%65	07	%35	20	%100
]41 -31]	18	%90	02	%10	20	%100
]52 -42]	06	%50	06	%50	12	%100
]63 -53]]	05	%83.3	01	%16.7	06	%100
64] فما فوق	02	%100	00	%00	02	%100
المجموع	44	%73.3	16	%26.7	60	%100

من خلال الجدول الموضح يتضح لنا أنه هذه الجرائم قد أثرت على مختلف السكان بالحي حيث بلغت نسبة الإجابة بنعم 73.3٪ في حين نسبة الإجابة بلا قدرت بـــ: 26.7٪، وقد كان سن هذه الفئة التي تأثرت بمختلف الجرائم يتروح بين [53-63[وذلك بنسبة قدرت ب 83.3 و منه فإنه كلما زاد سن زادت تأثير وانعكاسات الجرائم على الساكنة حيث أصبح يعيشون في جو من الخوف وللإستقرار وكذا الشعور بالأمن سواء على حياتهم أو ممتلكاتهم فأصبحوا يعانون من العزلة الاجتماعية وذلك لغياب بالثقة مع الثقة مع الناس أو الجيران وعدم الدخول في أي علاقات معهم و هذا خوفا من التعرض لأي نوعا من الجرائم، والعديد من الآثار الاجتماعية منها الخوف على الممتلكات الخاصة من مسكن وسيارة..... الخ فقدان الأمان في الشارع، عدم تكوين علاقات مع الأفراد أو الجيران.

الجدول (12): يوضح تعرض أفراد العائلة إلى الجرائم وأهم الجرائم التي تعرضوا لها.

الإجابة	تكرار	نسبة%	الجرائم الذين تعرضوا لها	تكرار	نسبة%
نعم	45	%75	سرقة	35	%58.3
لا	15	%25	تعدي على أحوال شخصية	19	%31.7
			تعدي على ممتلكات خاصة	12	%100
المجموع	**60**	**%100**	**مجموع**	**60**	**%100**

من خلال الجدولين الموضحين حول تعرض أحد أفراد إلى الجرائم و نوع هذه الجرائم يتبين لنا أن أغلبية الإجابات كانت "نعم" وذلك بنسبة 75٪ و تليها إجابة بلا بنسبة 25 ٪ وأن نوع الجرائم الذي يتعرضون إليها تأتي جريمة السرقة بالمرتبة الأولى وذلك بنسبة 58.3٪ ثم تليها جريمة التعدي على أحوال شخصية وذلك بنسبة 31.7٪ وأخيرا تعدي على ممتلكات بنسبة 10٪ وهذا ما يفسر انتشار جريمة سرقة بشكل كبير وسط الأحياء الحضرية بشكل عام وعلى المساكن والممتلكات بشكل خاص كما أن عند تعرض أحد أفراد الأسرة للجريمة يؤثر على طبيعة الحياة داخل أسرة فيصبح يعيشون في خوف دائم وكذا قلق وتوتر في العلاقات مع الأقارب مما يولد عندهم انعدام الثقة مع ناس تماما مما يؤثر عليهم من جهة تكوين علاقات اجتماعية مع مختلف الأشخاص سواء علاقتهم مع الجيران أو الأقارب أو حتى سكان الحي وهذا نتيجة التعرض للجريمة.

الجدول (13) يوضح مرافقة الأطفال للمدرسة خوفا على سلامتهم ونوع المرافقة.

الإجابة	تكرار	نسبة%	نوع المرافقة	تكرار	نسبة%
نعم	44	%73.3	دائما	36	%60
لا	16	26.7	أحيانا	18	%30
			في ظرف وجود جرائم	06	%10
المجموع	**60**	**%100**	**المجموع**	**60**	**%100**

يوضح الجدول أنه إذا كان أفراد العينة يرافقون أبنائهم إلى المدرسة للحرص على سلامتهم، فأغلب المبوحثين أجابوا "بنعم" بأنه يرافقون أبنائهم وذلك بنسبة 73.3٪ في حين أنه كانت الإجابة بلا بنسبة 26.7٪ أما بالنسبة لنوع المرافقة التي تتضح في الجدول "ب "فكانت المرافقة الدائمة هي الأعلى

نسبة والتي قدرت بـــ: 60٪ وتليها أحيانا ب 30٪ أما في ظروف وجود جرائم فكانت نسبتها 10٪ وهذا ما يوضح خوفهم الدائم على أبنائهم في ظل وجود هذه الجرائم التي أصبحت تهدد حياتهم.

الجدول (14): يوضح علاقة التصميم العمراني للأحياء والسكنات بتفاقم معدلات الجريمة.

الإجابة	تكرار	نسبة%
نعم	**40**	**%66.7**
لا	**20**	**%33.3**
المجموع	**60**	**%100**

يوضح الجدول أعلاه إجابات المبحوثين حول علاقة التصميم العمراني للأحياء والسكنات بتفاقم معدلات الجريمة فكانت أغلبية الإجابات بنعم أنه توجد علاقة للتصميم العمراني بارتفاع معدلات الجريمة وذلك بنسبة 66.7٪ في حين هناك مبحوثين أجابوا بلا بنسبة 33.3٪ فالتصميم العمراني سكنات الجماعية والفردية والطرق التي تؤدي للأحياء وسهولة الولوج للإنارة دور في ارتفاع الجريمة بالأحياء.

الجدول (15): يوضح على أي مستوى تحدث الجرائم.

مستوى حدوث الجرائم	تكرار	نسبة%
المسكن	30	%50
الحي	12	%20
المحلات	10	%16.7
مرافق ومؤسسات خدماتية	08	%13.3
المجموع	60	%100

يتضح من خلال الجدول أن معظم الجرائم تحدث على مستوى المساكن وذلك بنسبة 50٪ ثم الأحياء والتي تقدر نسبتها بـــ: 20٪ ثم تليها المحلات التجارية بنسبة 16.7٪ وأخيرا المرافق والمؤسسات الخدماتية وذلك بنسبة 13.3٪ هذا ما يوضح أن المجرمون يستهدفون المساكن وذلك لسهولة الدخول إليها وقربها إليهم والتي تحتوى على أغراض وممتلكات الأفراد كما أن عدم وجود الإنارة على الطرقات تسهل في عملية ارتفاع الجرائم على مستوى الأحياء والمحلات.

الجدول (16): يوضح علاقة الأقدمية في الحي بطبيعة العلاقة مع سكان الحي.

طبيعة العلاقة مع سكان الحي	علاقة حسنة تسودها الثقة		علاقة متوترة يسودها الحرص		منعدمة		المجموع	
الأقدمية في الحي	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
05- 10 سنوات	08	%50	07	%43.8	01	%6.3	16	%100
10- 15 سنة	18	%58.1	12	%38.7	01	%3.2	31	%100
15- 20 سنة	05	%38.5	08	%61.5	00	%00	13	%100
المجموع	31	%51.7	27	%45	02	%3.3	60	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن من 10 إلى 15 سنوات أقدمية التواجد في الحي له علاقة بطبيعة العلاقة بسكان الحي وذلك بنسبة 58.1٪ في حين أن علاقة متوترة يسودها الحرص بنسبة 38.7٪ وتلتها العلاقة منعدمة بنسبة 3.2٪ هذا ما يوضح أنه كلما زادت عدد سنوات التواجد في الحي كانت العلاقة حسنة وتمتاز بالثقة بين سكان الحي في حين أنه كلما كانت السنوات أقل كانت العلاقة منعدمة بين سكانه.

الجدول (17): يوضح علاقة الأقدمية بالشعور بعدم الاستقرار في الحي.

شعور بعدم الاستقرار في الحي	نعم		لا		المجموع	
الأقدمية في الحي	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
05- 10 سنوات	13	%81.3	03	%18.8	16	%100
10- 15 سنة	17	%54.8	14	%45.2	31	%100
15- 20 سنة	10	%76.9	03	%23.1	13	%00
المجموع	40	%66.7	20	%33.3	60	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية سكان الحي يشعرون بعدم الاستقرار والخوف في الحي الذي يقطنون به وذلك نظرا لارتفاع وتفاقم معدلات الجريمة وذلك بنسبة 66.7٪ وأغلبية هذه الفئة هم أصحاب السنوات من 5- 10 إلى سنوات كأقدمية في الحي هذا ما يوضح تعرض هذه الفئة للعديد من الجرائم وذلك لأنها حديثة التواجد بالحي ومنه نستنتج أن كلما كان التواجد في الحي قليل كلما كان أكثر عرضة للجرائم بمختلف أنواعها.

الجدول (18): يوضح عدم الاستقرار يؤدي إلى التفكير في:

الإجابات	تكرار	نسبة%
مغادرة الحي	30	%50
البقاء مع الحرص	28	%46.7
أخرى	02	%3.3
المجموع	60	%100

يوضح الجدول أعلاه بأن عدم الاستقرار والخوف بالحي الذي يقطن به الأفراد قد يؤدي بهم إلى التفكير في فنلاحظ أن مغادرة الحي كانت أغلب إجابات المبحوثين وذلك بنسبة 50٪ ثم تليها البقاء مع الحرص والتي قدرت نسبتها 46.7٪ إجابات أخرى بنسبة 3.3٪ وهذا لكثرة الجرائم في الحي والتي انعكست سلبا على حياة الأفراد الذي يقنطون بالحي فأصبحوا يعيشون في خوف دائم مما يلجؤون إلى مغادرة الحي نحو أحياء تتميز بالاستقرار وعدم وجود جرائم به.

ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء تحليل بيانات الانعكاسات الاجتماعية للجريمة.

- إن معظم الأحياء بالمدن تشهد ارتفاع غير مسوق له لمعدلات الجرائم خاصة أحياء ولاية بسكرة فقد تطورت الجرائم بها وأصبحت تأخذ منحى خطير غير مرغوب.
- من أهم الجرائم التي تشهدها الأحياء لولاية بسكرة هي الجرائم المتعلقة بالمخدرات وكذا الجنايات والجنح ضد الأشخاص والممتلكات وعصابات الأحياء وكذا السرقة وذلك بحسب إحصائيات خلية الإعلام والاتصال لأمن ولاية بسكرة.
- كما أن أكثر الفئات التي تتعرض للجرائم بالوسط الحضري هم الثبات وذلك لأنه أكثر استهدافا لمثل هذه الجرائم.
- يتجلى بوضوح من خلال الدراسة الميدانية أن من الأسباب الرئيسية لانتشار الجرائم في الأوساط الحضرية تأتي في مقدمتها غياب مصالح الأمن، دون أن نغفل الجانب الاجتماعي من اختلاط للسكان وثقافتهم وكذا التنشئة الاجتماعية السيئة والفقر وما يترتب عن من عواقب.
- هناك انعكاسات وتأثيرات سلبية للجرائم على حياة الأفراد في الأوساط الحضرية وذلك من خلال التزايد المستمر لمعدلات الجريمة بأشكالها المتنوعة من سرقة و متاجرة بالمخدرات وعصابات الأحياء كلها تجعل الشوارع والطرق غير آمنة.

- من انعكاسات الجرائم على الأفراد عدم الشعور بالأمن والاستقرار وذلك لتفاقم انتشار الجرائم على مستوى المدينة عامة وأحيائهم خاصة وهذا ما يؤدي بهم عدم تكوين علاقات اجتماعية بالتالي تتراجع نسبة التفاعل فيما بينهم.
- من خلال الدراسة الميدانية اتضح أن الجريمة التي تمس بالممتلكات هي الأكثر شيوعا في مدينة بسكرة لعل وأبرزها السرقة والسطو.
- عند تعرض أحد الأفراد والأسرة إلى الجرائم فإن هذا ينعكس على طبيعة العلاقة بين أفرادها وبين الأقارب وكذا الجيران.

الفصل الخامس:

جمع وتحليل وتبويب بيانات الانعكاسات الاقتصادية والمجالية للمدينة

أولا: جمع وتحليل البيانات وتبويب بيانات الانعكاسات الاقتصادية والمجالية.

الجدول (19): يوضح علاقة نوع السكن باحتواء على وسائل الأمن.

احتواء المنزل على وسائل الأمن	نعم		لا		المجموع	
نوع السكن	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
جماعي	03	%13.6	19	%86.4	22	%100
فردي	24	%63.2	14	%36.8	38	%100
المجموع	40	%66.7	20	%33.3	60	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أصحاب السكنات الفردية يحتوي منازلهم على وسائل الأمن من كاميرات مراقبة وشبابيك وذلك بنسبة 55٪ ويليها أصحاب السكانات الجماعية وذلك بنسبة 45٪ مما يوحي بوجود علاقة بين نوعية السكن واحتواء المنزل على وسائل الأمن إذا أن المحرمون يستهدفون أكثر المنازل الفردية وذلك أولا للتفاوت فيما بين المنازل الفردية والجماعية، ثانيا لأن معظم الجرائم والمجرمين يسكنون السكنات الجماعية .كما أن هذه الوسائل الأمنية أصبحت تؤثر على العائلات وذلك من خلال تكليفهم قيم مالية قد تؤثر على ميزانية المخصصة للأسرة فوسائل الأمن (كاميرات مراقبة–شبابيك) أصبحت ضرورية لكل السكنات هذا في ظل ارتفاع الجرائم في الأوساط الحضرية.

الجدول (20): يوضح وسيلة مرافقة الأبناء للمدرسة.

الوسيلة	تكرار	نسبة%
مشيا	38	%63.3
استخدام سيارة خاصة	20	%33.3
النقل الحضري	02	%3.3
المجموع	60	%100

من خلال أعلاه والمتعلق بوسيلة مرافقة الأبناء فقط تبين أن المشي والتي تقدر نسبته 63.3٪ يأتي في الدرجة الأولى ثم تليها نسبة استخدام السيارة الخاصة والتي تقدر بـــ: 33.3٪ ثم تأتي بعدها استخدام النقل الحضري وذلك بنسبة 33٪ ومنه إن ارتفاع نسبة المشي يدل على قرب المدرسة من منازلهم وبالتالي قربها من مواقع الجرائم.

الجدول (21): يوضح اذا كانت وسيلة النقل مكلفة ماديا.

الإجابات	تكرار	نسبة%
نعم	38	%63.3
لا	22	%36.7
المجموع	60	%100

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة إجابات المبوحثين كانت نعم حول وسيلة النقل أنها مكلفة ماديا وذلك بنسبة 63.3٪ أما نسبة إجابة بلا فقد قدرت بـــ: 36.7٪ مما يبين أن وسائل النقل مكلفة ماديا من ناحية مصاريف المالية الخاصة بالسيارة من بنزين وإصلاح سيارة كما تكلف في قيمة النقل الحضري يوميا، كما تؤثر في الجهد والوقت الخاص بالأولياء خاصة الموظفين منهم من خلال التأخر عن عمله وحتي الغياب وهذا ما يفسر الانعكاسات الاقتصادية للجريمة.

الجدول (22): يوضح تغير موقع المدرسة للأبناء وتعويضها بمدارس أكثر أمانا.

الإجابات	تكرار	نسبة%
نعم	40	%66.7
لا	20	%33.3
المجموع	60	%100

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين كانت إجابتهم نعم حول تغيير موقع مدرسة أبنائهم و تعويضها بمدارس أكثر أمانا، في حين أن نسبة الإجابة بلا قد بلغت 33.3٪ ومنه يتبين تأثير الجرائم على حياة الأسر وأبنائهم حيث يلجؤون لتغيير مواقع المدرسة وذلك خوفا على سلامة ابنائهم وتعرض المدارس أحيانا لعمليات السطو والتعدي على ممتلكاتها وكثرة الجرائم وأيضا قرب موقع المدرسة من الجرائم المرتكبة.

الجدول (23): يوضح انتقال أفراد العينة إلى المراكز الترفيهية والأسواق حتى إذا كانت بعيدة أو خارج المدينة

الإجابات	تكرار	نسبة%
نعم	49	%81.7
لا	11	%18.3
المجموع	60	%100

من خلال الجدول الموضح يتبين لنا أن أغلبية المبحوثين ينتقلون خارج مدينهم للأسواق ومراكز الترفيه وذلك بنسبة 81.7 أما بالنسبة الإجابة بلا فقد كانت تقدر بـــ: 18.3 مما يبين لنا أن الجرائم أصبحت تؤثر حتى على المجال الاقتصادي والتنموي للمدينة بحيث يفضل الأفراد التنقل للمجالات الآمنة على حياتهم وأموالهم، كما أن نقص المرافق الترفيهية والأسواق المنظمة تزيد من ارتفاع معدلات الجرائم في الأوساط الحضرية.

الجدول (24): يوضح علاقة السكن بمكان ركن السيارة لحمايتها.

مكان ركن السيارة	مرآب خاص بالمنزل		حظيرة السيارات		أمام المنزل		المجموع	
نوع السكن	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
جماعي	04	%18.2	18	%81.8	00	%00	22	%100
فردي	23	%60.5	13	%34.2	02	%5.3	38	%100
المجموع	27	%45	31	%51.7	02	%3.3	60	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حظيرة السيارات هو من أكثر الأماكن استخداما لركن السيارة وحمايتها وذلك بنسبة 51.7٪ ويليها استخدام مرآب خاص بالمنزل وذلك بنسبة 3.3 ٪ أما لنوعية السكن فنجد أن اصحاب السكنات الجماعية هم أكثر استخدام لحظائر السيارات وهذا بنسبة 81.8٪ أما اصحاب المساكن الفردية فقد قدرت نسبة استخدام الحضائر بـــ: 34.2٪ هذا ما يوضح الخوف على فقدان ممتلكاتهم وبالتالي فإن نوعية السكن تؤثر في حماية الأفراد لممتلكاتهم.

الجدول (25): يوضح تكلفة اللجوء لحظيرة السيارات.

الإجابات	تكرار	نسبة%
نعم	46	%76.7
لا	14	%23.3
المجموع	60	%100

من خلال الجدول الموضح حول تكلفة اللجوء إلى حظائر السيارات لحماية السيارة نجد أن أغلب المبحوثين كانت إجابتهم "نعم "هذا بنسبة 76.7٪ أما بالنسبة للإجابة بلا فكانت نسبتها 23.3٪ وهذا ما يوضح التكلفة الباهظة لحماية السيارة من التعرض لأي نوع من الجرائم سواء سرقة أو تخريب.... الخ.

الجدول (26): يوضح مجال تعرض أحد افراد العينة للجريمة.

المجال	تكرار	نسبة%
المنزل	35	%58.3
الحي	16	%26.7
مستوى المدينة	09	%15
المجموع	60	%100

يوضح الجدول أكثر المجالات تعرض للجريمة فنلاحظ أن المنزل في الدرجة الأولى وذلك بنسبة 58.3٪ ثم يليها الحي وذلك بنسبة 26.7٪ وأخيرا المدينة بنسبة 15٪ هذا ما يبين أن مختلف الجرائم تمس بالمنازل المتواجدة في الحي وذلك لمعرفة المجرمين أساليب الولوج بطريقة ذكية أما بالنسبة للأحياء فانعدام الإنارة وسهولة الطرق المؤدية إليها فتصبح مجالات سهلة لجعلها اوكارا للجرائم بمختلف انواعها وأشكالها.

الجدول (27): يوضح أثر تنوع النمط السكاني على تفشي الجريمة بالحي.

الإجابات	تكرار	نسبة%
نعم	40	%66.7
لا	20	%33.3
المجموع	60	%100

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان أغلبية إجابات المبحوثين كانت نعم حول تأثير تنوع النمط السكاني على انتشار وتفشي الجرائم وذلك بنسبة 66.7٪ في حين بلغت نسبة إجابات بلا 33.3٪ هذا ما يبين أن أغلبية الجرائم تأتي من اختلاط الأحياء الجماعية مع الفردية، كما أن كثرة السكان و تنوع ثقافتهم وعدم تجانسهم يزيد من ارتفاع الجرائم فيما بينهم، كما أن معظم الجرائم تأتي من العمارات لتدني المستوى المعيشي لهم و شعورهم بالفرق فيلجؤون إلى ارتكاب الجرائم لتلبية حاجياتهم.

الجدول (28): يوضح الارتياح بمقر السكن في ظل انتشار الجريمة.

الإجابات	تكرار	نسبة%
نعم	16	%26.7
لا	44	%73.3
المجموع	60	%100

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح إجابات أفراد العينة حول إذا كانوا مرتاحين بمقر سكناتهم في ظل انتشار الجرائم فكانت إجابات بلا تحتل الدرجة الأولى وذلك بنسبة 73.3٪ في حين أن إجابات بنعم كانت بنسبة 26.7٪ هذا ما يبين تعرض الأفراد للعديد من الأفراد للأضرار المادية منها التعرض للتعدي على الأحوال الشخصية وكذا خسائر متعلقة بالتعرض للسرقة أعراض من المنزل سرقة أموال، الخوف على الأبناء خاصة الشباب من آفة المخدرات.

ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء تحليل بيانات الانعكاسات الاقتصادية والمجالية للجريمة بالأوساط الحضرية

- توفر المنازل على وسائل الأمن أصبح أمر ضروري لحماية المنازل من الجرائم بمختلف أنواعها ولكن هذا الأمر أصبح يؤثر اقتصاديا على الأسرة.
- أن وسائل مرافقة الأبناء للمدرسة أصبح لها انعكاسات مادية ومعنوية للأسر منها كثرة المصاريف ومعنوية توفير جهد كبير والوقت مما ينعكس على الأسر بشكل سلبي.
- كما أن كثرة الجرائم وارتفاع معدلاتها يفرض على الأولياء بتغيير موقع مدارس أبنائهم وبالتالي زيادة المصاريف المادية.
- التنقل للأسواق والمرافق الترفيهية خارج المدينة وهذا ما يوضح زيادة ارتفاع معدلات الجريمة بمدينة بسكرة وعدم توفرها على مرافق ترفيهية أو أسواق منظمة وآمنة.
- تأثير نوع السكانات على حماية أغراض الخاصة مثل السيارة وارتفاع تكلفة حماياتها.
- توسع مجالات الجرائم فقد أصبحت تؤثر على جميع المجالات يساهم نمط التنوع السكنات الجماعية والفردية في نفس مجال المنطقة على تفشي الجرائم، فأصبحت عمارات السكن الاجتماعي وكرا للجرائم المختلفة الأشكال والأحجام.

ثالثا: نتائج الدراسة.

من أهم النتائج التي التواصل من خلال العمل الميداني ما يلي:

- أن الأوساط الحضرية أصبحت تشهد ارتفاعا خطيرا لمستوى الجرائم بمختلف انواعها وأشكالها.
- تطور وارتفاع معدلات الجريمة خاصة في السنوات الخمس الأخيرة (2018_2022) وبهذا حسب الإحصائيات المتحصل عليها من طرف خلية الإعلام والاتصال لأمن ولاية بسكرة.
- يساهم ارتفاع معدلات الجريمة في الأوساط الحضرية في التقليل من التفاعل وتكوين علاقات اجتماعية بين أفراده وبالتالي تعم العزلة والفردانية من الانعكاسات الاجتماعية للجريمة على الأفراد في الأوساط الحضرية وفقدانهم للأمن والاستقرار والخوف الدائم على حياتهم وممتلكاتهم.
- من الأسباب الرئيسة التي تساهم في انتشار الجرائم وغياب مصالح الأمن، الفقر، التنشئة الاجتماعية، وكذا اختلاط السكان وعدم تجانسهم بالمنطقة .للجريمة العديد من الانعكاسات الاقتصادية على الحياة الحضرية منها زيادة إنفاق الأموال من أجل حماية حياتهم وممتلكاتهم.
- تنوع الأنماط السكنية لأحياء مدينة بسكرة له علاقة مباشرة بارتفاع معدلات الجرائم بالأحياء السكنية.

- نقص المرافق الترفيهية والأسواق المنظمة للمدينة يدفع بأفرادها إلى التنقل لأكثر الأماكن امنا وهذا ما ينعكس على افراد والمدينة بحد ذاتها ..
- من أكثر الجرائم انتشارا في مدينة بسكرة السرقة على مستوى المنازل والأحياء وكذا انتشار المخدرات خاصة في عمارات السكن الاجتماعي.

رابعا: اقتراحات وتوصيات.

- تزويد مختلف الأحياء والمناطق بكاميرات المراقبة.
- توفير المرافق الخدماتية والترفيهية وتنظيم الأسواق وتوزيعها على أحياء المدينة بشكل عادل.
- توفير مناصب العمل المناسبة مع متطلبات الحياة من شأنه التقليل من الفقر والبطالة.
- إعادة النظر في التصميم العمراني لشبكة الطرقات والأحياء السكنية.
- توعية الأفراد بضرورة التبليغ على الجرائم والسلوكات المنحرفة، وهذا يساهم في التقليل من حدة ظاهرة الجريمة بالمدينة.
- القضاء على أزمة السكن التي تعد أحد أكبر المعوقات المؤثرة في الحياة الحضرية.
- فصل السكنات الجماعية (العمارات) عن السكنات الفردية.
- زيادة توفير مصالح الامن على مستوى المدينة بصفة عامة وعلى مستوى الأحياء والمدارس بصفة خاصة.
- وضع أساليب ردعية وسن قوانين للتقليل من ارتفاع الجرائم في الأوساط الحضرية.
- تحسين جودة الحياة الاجتماعية من شأنه أن يقضي على الكثير من الآفات الاجتماعية وأهمها الجريمة.
- الاهتمام بدور الأسرة في المجتمع من خلال التركيز على دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك من أجل بناء جيل واعي بمسؤوليته ودوره في بناء المجتمع والحفاظ على القيم والمعايير الاجتماعية والدينية التي تساهم في الحد من السلوكات الاجرامية.
- ضرورة انتهاج سياسة التكافل والعمل على إعادة إدماج الأفراد المتسببين في مختلف الجرائم في الحياة العادية بدل سياسة التهميش لهذه الفئة وما يترتب عن ذلك من مخاطر اجتماعية.

الخـــاتمة

الخـــــــــاتمة:

إن التحولات والتغيرات التي أصبحت تشهدها الحياة الحضرية هي نتيجة حتمية للتطور والتقدم التكنولوجي الذي يطرأ على مختلف المجتمعات، كما لم يسلم المجتمع الجزائري عموما والمجتمع البسكري خصوصا من هذه التحولات والتي واكبتها العديد من المشاكل والسلوكات الغير مشروعة والتي انعكست على مختلف مناحي الحياة منها الجريمة والتي أصبحت تهدد الإنسان والمجتمع في كيانها واستقرارها.

من خلال بحثنا تم التوصل إلى نتيجة أن للجرائم العديد من الانعكاسات على الحياة بالمدينة، فقد أصبحت الجريمة بمثابة الكابوس المرعب الذي يطال حياة الأفراد، كما أن المسبب الرئيسي لانتشار مختلف أنواع الجرائم هو غياب مصالح الأمن كما أن اختلاط السكان في مختلف أحياء مدينة بسكرة ساهم في انتشار الجرائم بمختلف مجالات وقطاعات المدينة، ومنه نستخلص أن للجريمة انعكاسات اجتماعية واقتصادية ومجالية على المدينة من خلال تأثيرها على جودة الحياة الحضرية وذلك بانتشار الخوف والاستقرار لذا وجب على الدولة وضع استراتيجيات لتحسين ظروف الحياة بالمدينة وبالتالي يتحقق الأمن والاستقرار بها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

1. إبراهيم عبد الرحمان، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مكتبة دار العلوم، الرياض، 1985.
2. بلفقيه محمد، الجغرافيا: القول عنها والقول فيها، دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2002.
3. جورج زيمل، الفرد والمجتمع، المشكلات الأساسية للسوسيولوجيا، ترجمة وتقديم: حسن احجيج، رؤية للنشر والتوزيع، مصر، 2017.
4. حامد فهمي السيد، المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري، مطبعة الأهرام، القاهرة، 1977.
5. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط6، 1998.
6. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2012.
7. حسين عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2005.
8. خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن (نظريات، أساليب، معايير، تقنيات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
9. دباب زهية، الخطوات المنهجية الأساسية لإعداد البحث الاجتماعي، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
10. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، منهج وأساليب البحث النظرية والتطبيقي، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2000.
11. رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 2008.
12. زهية دباب، الخطوات المنهجية الأساسية لإعداد البحث الاجتماعي، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2021، الجزائر.

13.الزيادي حسين عليوي ناصر، جغرافيا، مبادئ وأسس، دار الإحصاء للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2015.

14.السراج عبود، علم الإجرام وعلم العقاب، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 1985.

15.سماح سالم وآخرون، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.

16.السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع حضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003.

17.عبد الرحمان عيسوي، مبحث في الجريمة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.

18.عبد الرحمان وافيي، الوجيز في الأمراض العقلية والنفسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

19.علي سالم احمدان الشواورة، عدالة التنمية بين الريف والمدينة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

20.علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي والحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، د. س. ن.

21.غربي علي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الاجتماعية، الطباعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2009.

22.محمد الحسن إحسان، علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

23.محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2005.

24.محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

25.محمود التوني القاضي، علم الإجرام الحديث، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، 1960.

26.مصطفى الخشاب، علم الاجتماع، دار النهضة العربية.

27.معن خليل عمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

ثانيا: المراجع بالأجنبية.

1. Sillamy. Dictionnaire de psychologie la rousse. Her. Paris. 1999.

ثالثا: المجلات.

1. إلهامي فاطمة الزهراء، كمتي السعيد، التوزيع المجالي للجريمة: دراسة مقارنة بين المجالين الحضري والقروي–حالة منطقة خذيفرة، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الرابع، العدد الثامن، ماي 2020.

2. أمين جابر الشديفات، منصور عبد الرحمان الرشيدي، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الهاشمية، المجلد 43، الملحق 05، الأردن، 2016.

3. بن جدو بن علية، دار عياش، الآثار الاقتصادية للجريمة الإلكترونية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلدة، العدد01، جامعة بومرداس الجزائر، 2022.

4. بهية بن صغير، أساليب مواجهة الجريمة الحضرية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة 02، الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017.

5. خنشول توفيق، المدينة والاستخدامات الأمنية بالوسط الحضري حالة مدينة قسنطينة، قسم الهندسة المعمارية والتعمير، جامعة قسنطينة 01، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 38، الجزائر، ديسمبر 2013.

6. زيكيو مصطفى، الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري. جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 20، العدد 04، 2021، الجزائر.

7. سامية عزيز، عيساوي، الجريمة من متطور سوسيولوجي، الأسباب والآثار، مجلة دراسات في سيكولوجي الانحراف، مجلة دولية نصف سنوية، المجلد 06، العدد01، الجزائر، 2021.

8. الطيب بلواضح، الجريمة المنظمة بين الآثار وسبل المواجهة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمانغست، جامعة مسيلة، العدد04، جوان 2013.

9. عبد العزيز بن محمد أحمد بن حسين، البطالة ودورها في إحداث الجريمة، جامعة الملك سعود، نشر بمجلة عرين الأمن (التي تصدر عن كلية الملك فهد الأمنية)، 1428هـ.

10.عمر مزهر صاري، مهيب كامل فليح، التخطيط الحضري وأثره على الجريمة (دراسة تحليلية لمدينة بعقوبة)، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، العدد 94، العراق، 2022.

11.مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجريمة في المدينة الجزائرية، الواقع وأساليب المعالجة، العدد 01، جانفي 2019.

12.مهند بن عبد الله بن عساف العواجين، العوامل المؤثرة للعودة للجريمة، المجلة العلمية لنشر البحوث، SIRP.

13.نوال نوكر، أهمية المرافق والخدمات في الوسط الحضري، مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، العدد 48، ديسمبر 2017.

رابعا: الأطروحات والرسائل الجامعية.

1. حنان حمادي، محمد بومخلوف، جغرافية الجريمة في الوسط الحضري، قراءة سوسيوحضرية، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة وجامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 02، 31/ 05/ 2022م.

2. عز الدين ريطاب، تحليل ظاهرة الإجرام في تجمعات السكنات الجديدة، طالب دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة.

3. فؤاد غازي نحيل التميمي، الجريمة المنظمة وأبعادها، الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2002.

4. قاسم بدر عبد الحسن ديحماوي، التوزيع الجغرافي لجريمتي السرقة والقتل في مدينة العمارة، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في الجغرافيا، 2018.

5. محمد توفيق الحاج حسن، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، دراسة تحليلية لمدينة نابلس، أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007.

6. مزي عيساوي، واقع الثقافة البيئية في المجتمع الحضري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في شعبة علم الاجتماع ببسكرة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

7. نجيب بوالماين. الجريمة والمسألة السوسيولجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه شعبة علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة. 2007ـــ2008.

خامسا: المحاضرات.

1. احسن مبارك طالب، الجرائم الحضرية والجرائم المستحدثة الماهية والتطور محاضرة مقدمة في الجلفة العلمية الجرائم المستحدثة والسلوك الإجرامي، قسم البرامج التدريبية، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

سادسا: المواقع الالكترونية.

1. ديمامية المجال الحضري، متاح على الرابط: http://facbook.com.

الملاحق

الملحق رقم 01[1]:

جدول يوضح: القضايا المسجلة بمختلف أنواعها خلال 05 سنوات الأخيرة

السنوات / نوع الجرائم	2018	2019	2020	2021	2022
الجنايات و الجنح ضد الشيء العمومي	218	238	616	470	514
الجنايات و الجنح ضد الأشخاص	1242	1231	1509	1630	1691
الجنايات و الجنح ضد الأسرة والآداب العامة	97	107	83	92	93
الجرائم الاقتصادية والمالية	181	192	357	331	268
القضايا المتعلقة بمكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية	217	223	601	596	919
الجنايات و الجنح ضد الأموال	1653	2004	2549	2923	2765
جرائم الالكترونية	182	189	206	213	201

[1]. احصائيات خلية الاتصال والعلاقات العامة بأمن ولاية بسكرة استنادا للقضايا المسجلة بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية (2018/ 2022)

الملحق 02:

جامعة محمد خيضر-بسكرة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

استمارة بحث بعنوان

انعكاسات الجريمة بمجتمع المدينة -مدينة بسكرة نموذجا-

مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص علم اجتماع الحضري

أنا طالبة بالسنة ثانية ماستر تخصص علم اجتماع حضري بجامعة محمد خيضر بسكرة وفي إطار اعداد مذكرة للتخرج لنيل شهادة الماستر، ومساهمة منكم في ذلك أضع بين أيديكم هذه الاستمارة ويشرفني من سيادتكم ملأ هذه الاستمارة من أجل بحثنا وذلك بوضع علامة (x) في المكان المناسب.

أعداد الطالبة:
نصرى هديل

اشراف الأستاذة الدكتورة:
أ.د جيماوي نتيجة

السنة الجامعية : 2022-2023

محاور الاستبيان:

المحور الأول: البيانات الشخصية

1- السن: [20-31] [31-41] [42-52] [53-63] 64 فما فوق

2- الجنس ذكر أنثى

3- الحالة المدنية : أعزب متزوج مطلق

4- المستوى التعليمي: ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

5- الاقدمية في الحي: 5-10 سنوات 10-15 سنوات 15-20 سنوات

20-30 سنوات

6- نوع السكن جماعي فردي

المحور الثاني: الانعكاسات الاجتماعية للجريمة

7. هل الحي الذي تقطن به يشهد جرائم؟ نعم لا

8. ما هي أهم هذه الجرائم التي يشهدها الحي؟ سرقة مخدرات تعدي

عصابات الأحياء أخرى

9. ما هي أكثر الفئات تعرضا للجريمة بالحي؟ أطفال شباب كهول الكل

10. في رأيك ما هي الأسباب الرئيسية لانتشار الجريمة؟

غياب مصالح الأمن اختلاط سكان الحي التنشئة الاجتماعية الفقر

البطالة أخرى

11. هل أثرت مختلف هذه الجرائم على الساكنة؟ نعم لا

- إذا كانت الاجابة "نعم" ماهي هذه التأثيرات؟

.....

.....

12. هل تعرض أحد أفراد عائلتك إلى جريمة؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بـ"نعم" ما هي هذه الجريمة؟

سرقة ☐ تعدي على الأحوال الشخصية ☐ تعدي على ممتلكات خاصة ☐ أخرى ☐

13. عند تعرض أحد أفراد الأسرة للجريمة أثر على طبيعة حياة الأسرة نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بـ:"نعم" ما هو هذا الأثر:

خوف دائم ☐ قلق و توتر في العلاقات ☐ انعدام الثقة مع ناس تماما ☐ أخرى ☐

14. هل تعرض أحد افراد الأسرة للجريمة أثر على طبيعة العلاقات للأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بـ"نعم" هل هذا التغيير هو على مستوى:

العلاقة داخل الأسرة ☐ العلاقة مع الجيران ☐ العلاقة مع الأقارب ☐ مع كل سكان الحي ☐

15. في حالة وجود أطفال يتمدرسون هل ترافق أبناءك إلى المدرسة خوفا عن سلامتهم؟ نعم ☐ لا ☐

عند الاجابة بـ"نعم" هلى مرافقتك ☐ دائما ☐ أحيانا ☐ في ظرف وجود جرائم ☐

16. هلى التصميم العمراني للأحياء و السكنات علاقة بتفاقم معدلات الجريمة نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بـ"نعم" هل الجرائم تحدث:

على مستوى المسكن ☐ الحي ☐ المحلات ☐ المرافق و المؤسسات الخدماتية ☐ اخرى ☐

17. ماهي طبيعة علاقتكم مع سكان الحي؟

علاقة حسنة تسودها الثقة ☐ علاقة متوترة يسودها الحرص ☐ منعدمة ☐

18. هل تشعر بعدم الاستقرار و الخوف في الحي الذي تقطن به؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة اجابة بت"نعم" هل عدم الاستقرار أدى بك إلى التفكير في:

مغادرة الحي ☐ البقاء مع الحي ☐ أخرى ☐

المحور الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والمجالية للجريمة

19. هل يحتوي منزلك على وسائل الأمن كاميرات مراقبة شبابيك.....؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بـ"نعم" هلى كلفتك قيمة مالية أثرت على عائلتك؟.....

.....

20. في حال مرافقة الأبناء إلى المدرسة هل يكون ذلك؟

مشيا ☐ استخدام سيارة خاصة ☐ النقل الحضري ☐

21. هل وسيلة النقل للمرافقة للمدرسة مكلفة ماديا؟ نعم ☐ لا ☐

22. هل قمت بتغيير موقع مدرسة الأبناء و تعويضها بمدارس أكثر أمانا؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت اجابة بـ"نعم" أذكر أسباب ذلك.....

.....

23. هل تنتقل إلى المراكز الترفيهية و الأسواق الأكثر أمانا حتى لو كانت بعيدة أو خارج مدينتك؟ نعم ☐ لا ☐

24. في حالة امتلاك سيارة هلى تقوم بركنها و حمايتها من السرقة في:

مرأب خاص بالمنزل ☐ حظيرة السيارات ☐ أمام المنزل ☐

في حالة اللجوء إلى حظيرة السيارات هل تؤثر تكلفة النقل على ميزانية الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

25. في حالة تعرض أحد أفراد الأسرة لنوع من الجرائم هلى هي على مستوى:

المنزل ☐ الحي ☐ على مستوى المدينة ☐ أخرى ☐

26. هل تنوع النمط السكني أثر على انتشار و تفشي الجريمة بالحي؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة اجابة بـ"نعم" كيف ذلك؟.....

.....

27. هل أنت مرتاح بمقر سكنات في ظل انتشار الجريمة؟ نعم ☐ لا ☐

28. ما هي الأضرار المادية التي تعرضت لها جراء هذه الجرائم؟.....

.....